

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٣٩٤

الخميس، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٥/٣٥.

نيويورك

الرئيس	السيد وانغ من	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريس كارينيو
	ليتوانيا	السيدة ياكوبونيه
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد ماكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

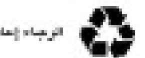
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/124)

1505216 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/124)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي لبنان والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين الآتي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة كيونغ - وا كانغ، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد أنطونيو غوتيريس، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/124، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن للسيدة كيونغ - وا كانغ.

السيدة كانغ (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ فاليري آموس، أود الإدلاء بالبيان التالي.

مع دخول سوريا عامها الخامس من الصراع، تتواصل أعمال العنف والوحشية دون هوادة في ظل إفلات تام من العقاب. إن استخدام جميع الأطراف للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان بشكل عشوائي قد أودى بحياة المزيد من الضحايا خلال هذا الشهر وتسبب في نزوح آلاف الأشخاص. وازدادت كثافة القصف الجوي الذي تقوم به القوات الحكومية، بما في ذلك استخدام البراميل المتفجرة، والهجمات التي تشنها جماعات المعارضة المسلحة في العديد من المناطق، بما في ذلك حلب ودرعا وريف دمشق. واستمرت أطراف النزاع في قتل المدنيين واستهدافهم هم والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك مرافق الخدمات العامة الحيوية مثل المياه والكهرباء، وذلك في تجاهل صارخ للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) والقانون الدولي الإنساني، مما تسبب في مزيد من المعاناة غير الضرورية للسكان. وقد تضرر أكثر من مليوني شخص في محافظتي حلب ودرعا من حرمان أطراف النزاع المتعمد لهم من إمدادات الماء والكهرباء خلال هذا الشهر. ومن بين ٢١٢ ٠٠٠ شخص محاصرين في ظروف تتدهور يوما بعد يوم، أمكن إيصال الغذاء إلى ٣٠٤ فقط منهم في كانون الثاني/يناير. وكان هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم ٣٠٤ يقيمون في مخيم اليرموك، حيث يوجد ١٨ ٠٠٠ شخص في حاجة ماسة للمساعدة.

وفي المناطق المحاصرة الأخرى، واصلت الأطراف تقييد الوصول بشدة. ورفضت الحكومة طلبات لإيصال المساعدة إلى سكان الغوطة الشرقية، والتي ورد ذكرها في بياننا السابق إلى المجلس (انظر S/PV.7369)، ولم نتمكن من إيصال المساعدة إلى بلدتي نبل والزهراء، اللتين تحاصرهما قوات المعارضة منذ أيار/مايو ٢٠١٤.

وفي الرقة ودير الزور، أغلق تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) مكاتب العديد من المنظمات، بما في ذلك الهلال الأحمر العربي السوري، وهو شريك أساسي في التنفيذ. ولم يتلق ٦٠٠ ٠٠٠ شخص مساعدات غذائية في

هاتين المحافظتين منذ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٤. وليس لدى المرضى والجرحى غالبا مكان آمن لتلقي العلاج. ووفقا لمنظمة ”الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان“، جرى شن أربع هجمات على المرافق الطبية في كانون الثاني/يناير وقُتل خمسة أفراد من الأطقم الطبية. وفي ٢٣ شباط/فبراير، أسفر انفجار سيارة ملغومة، حسبما أفادت الأنباء، عن مقتل أربعة مدنيين على الأقل في ساحة انتظار السيارات التابعة لمستشفى في القرداحة بمحافظة اللاذقية.

وهناك تحديات مستمرة تواجه توفير الإمدادات الطبية، لا سيما أدوات الجراحة. ولكن في تطور جديد، نجحت منظمة الصحة العالمية في إرسال أدوية منقذة للحياة ومستلزمات طبية هذا الأسبوع من دمشق إلى المستشفيات والمراكز الصحية العامة في الجزء الشرقي من مدينة حلب وريف حلب، والتي ستوفر العلاج الطبي لنحو ٥٠٠ ٦٠ شخص.

وفي نفس الوقت، صادر أفراد أمن تابعون للحكومة مواد جراحية مرسلة من منظمة الصحة العالمية ومجموعات من أدوات التوليد وعلاج الإسهال مرسلة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومجموعات من مستلزمات الصحة الإنجابية مرسلة من صندوق الأمم المتحدة للسكان من قافلة مشتركة بين الوكالات كانت متجهة إلى حي الوعر في محافظة حمص.

وهذا يعقب رفضا في السابق بالسماح بوصول الإمدادات الطبية إلى حي الوعر في تشرين الثاني/نوفمبر.

نُبلغ كل شهر عن الانتهاكات؛ وما زالت الأرقام تتغير ولكن النمط ظل نفسه، ولم يتغير. إذ أن أطراف الصراع ما برحت سادرة في قتل المدنيين وخطفهم ومنع القوافل من الوصول ومصادرة إمدادات حيوية منها، كل ذلك يجري مع الإفلات من العقاب. لا بد من إنهاء هذا النمط. ولا بد بشكل خاص من رفع الحصار الذي يؤثر حاليا على ٠٠٠ ٢١٢ شخص. ويجب أن نضمن لكل شخص في جميع أنحاء سوريا الحصول على اللوازم الطبية، بما في ذلك لوازم الجراحة. ويجب أن يتوقف استخدام حصارات المعونة الإنسانية والخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء، وأيضا وقف شن الهجمات العشوائية على المدنيين، بما في ذلك باستخدام البراميل المتفجرة الذي أصبح سمة لهذا الصراع

يجب على المجلس أن يفعل كل ما في وسعه لمساءلة الأطراف وتحقيق التغيرات المذكورة أعلاه. إن القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) شامل في نطاقه، ولا بد من احترام شواغل المجلس وتوصياته على النحو المبين في القرار

إن المنظمات الإنسانية العاملة داخل سوريا ومن البلدان المجاورة مستمرة في الوصول إلى ملايين الأشخاص المحتاجين شهرا إثر شهر. ففي الشهر الماضي تم إمداد نحو ٣,٤ مليون شخص بالمساعدة الغذائية، بينما تم أيضا تزويد مئات الآلاف بالأدوية واللوازم المنزلية واللوازم الأخرى. ومنذ اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، زادت الأمم المتحدة وشركاؤها من الشحنات العابرة للحدود. فقد تم تقديم المواد الغذائية لنحو ٠٠٠ ٩٥٠ شخص، وتزويد ٠٠٠ ٨٨٠ شخص باللوازم المنزلية الحيوية، وتقديم خدمات المياه والصرف الصحي إلى ٠٠٠ ٣٤٠ شخص، وتقديم الإمدادات الطبية إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٤٧٠ شخص. وهذا يشكل تكملة وإضافة للبرامج الراهنة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية التي وصلت مرة أخرى إلى ما يزيد على مليون شخص في الشهر الماضي، بيد أن هذا لا يكفي، ويجب بذل جهود أكبر من أجل وقف تصاعد العنف وحماية الناس وتمكين المنظمات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية من تقديم دعم أكبر

تشجعنا الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، ستافان دي ميستورا، لضمان تجميد القتال في بعض أجزاء من مدينة حلب. وبأمل أن يتحقق التجميد، وضعت الوكالات الإنسانية خططا لتوسيع نطاق إيصال المعونة إلى جميع

أنحاء الجزء الشرقي من مدينة حلب. وتشمل خططنا تقديم الإمدادات الغذائية الطارئة وغيرها من الإمدادات، وإصلاح الخدمات الأساسية، بما في ذلك شبكات الكهرباء وإدارة النفايات، وإزالة الركام، والعمل على عودة الأطفال إلى المدارس، وإصلاح وترميم المنازل المتضررة. وتقوم الوكالات الإنسانية بالفعل بتقديم المساعدة في حلب، ولكن لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل. وستستغل الأمم المتحدة أي فرص إضافية، بما في ذلك من خلال التجميد، لتوسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية

ومع ذلك، نشعر بقلق إزاء الطلب من اثنين من موظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يقومان بأعمال أساسية مع الأطراف المعارضة على أرض الواقع لضمان إمكانية تقديم الإمدادات الإنسانية اللازمة بشكل ملح، مغادرة البلد دون إبداء أي سبب. وهذا سيعيق عملنا بشكل كبير جدا. ونحض الحكومة السوريا على العدول عن قرارها لكي نتمكن من مواصلة العمل من أجل إنقاذ حياة جميع السوريين المحتاجين

بالإضافة إلى العديد من القيود العملياتية التي نواجهها، بما في ذلك انعدام الأمن والتدخل من جانب أطراف النزاع، لا يمكن لاستجابتنا أن تجاري احتياجات الشعب السوري لأنه بسبب عدم توفر التمويل الكافي لدينا في نهاية العام الماضي، لم يتم تمويل خطة الإغاثة الإنسانية لسوريا إلا بنسبة ٤٨ في المائة. وليس بمقدورنا تحمل عواقب عدم تلبية تلك الاحتياجات. بوسعنا أن نفعل أكثر من ذلك، لو توفر لدينا المزيد من الأموال. لقد أجبر بالفعل نقص التمويل برنامج الأغذية العالمي على تخفيض الحصص الغذائية بنسبة ٣٠ في المائة. وفي الأجل الطويل، إذا لم نحصل على ما نحتاج إليه، لن يكون بمقدورنا تقديم المواد الغذائية إلى الناس الضعفاء للغاية. ومقابل كل مبلغ مليون دولار لا تستطيع منظمة الصحة العالمية تدبيره في سوريا، يفقد زهاء ٠٠٠ ٢٢٧ شخص الخدمات الصحية الحيوية. وما لم يصل تمويل عاجل قبل أيار/مايو ٢٠١٥، فلن يتمكن نحو مليون طفل من الأطفال غير المنتظمين في المدارس من الحصول على الخيارات التعليمية البديلة. وسيتعين وقف أو تخفيض برامج علاج سوء التغذية التي تقدم إلى نحو مليون طفل

إن الوكالات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية تعمل معا من أجل إدراج جميع العمليات في سوريا – عبر خطوط المواجهة وعبر الحدود على السواء – ضمن إطار خطة استجابة واحدة في عام ٢٠١٥. وهذا سيمكن من تحديد الاحتياجات للتمكن من الاستجابة على نحو أنجع، ولكن ليتسنى لتلك الخطط أن تكون فاعلة، نحتاج إلى الموارد. وقد وافقت دولة الكويت بسخاء على استضافة المؤتمر الثالث لإعلان التبرعات للسوريين المحتاجين والمزمع عقده في ٣١ آذار/مارس. ونحتاج إلى تمثيل رفيع المستوى في ذلك المؤتمر وقطع تعهدات ذات مغزى، بحيث تحدث أثرا على أرض الواقع. ونتطلع إلى أعضاء مجلس الأمن لإظهار القيادة لإنهاء الحرب الوحشية والهمجية في سوريا. فلم يعد لدينا من الكلمات لوصف الآثار البشرية والإنسانية المروعة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيدة كانغ على إحاطتها الإعلامية

أعطي الكلمة الآن للسيد غوتيريس.

السيد غوتيريس (تكلم بالإنكليزية): في إحاطتي الإعلامية أمام مجلس الأمن في عام ٢٠١٣ (انظر S/PV.7000)، قلت إن الحرب في سوريا لم تطلق العنان فقط لأسوأ أزمة إنسانية نشهدها في عصرنا، ولكنها أيضا تشكل خطرا يتهدد السلم والأمن الإقليميين والعالميين. هذا هو الواقع الذي نواجهه اليوم

لقد شهد العراق أشد الأشكال هولا للامتداد الكامل لصراع داخلي عبر الحدود إلى بلد مجاور في التاريخ الحديث. وما برح لبنان في حالة تأهب أمني دائمة تقريبا، وحدثت في

الأشهر الماضية زيادة في التهديدات شملت حتى الأردن. لقد أفادت أنباء بسفر ما يزيد على ٢٠٠٠٠ مقاتل أجنبي من أكثر من ٥٠ بلدا إلى سوريا والعراق منذ عام ٢٠١١، مع تضاعف عددهم تقريبا خلال السنة الماضية

وفي الوقت نفسه، فإن أزمة اللاجئين السوريين فاقت قدرات الاستجابة الحالية، بوجود ٣,٨ مليون لاجئ مسجلين في البلدان المجاورة. وشهد الأردن ولبنان نموا في السكان في غضون بضع سنوات، بحيث وصل العدد إلى نقطة ما كان لهما أن يصلا إليها إلا بعد عدة عقود. فثلث الشعب اللبناني اليوم إما فلسطيني أو سوري. ويواجه الأردن تحديا مماثلا. وأصبحت تركيا الآن أكبر بلد مضيف للاجئين في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، في عام ٢٠١٤، كان أكثر من مليوني شخص عراقي مشردين داخليا، والتمس اللجوء زهاء ٢٢٠٠٠٠ شخص في بلدان أخرى

إن الزيادة المستمرة في التشريد مذهلة. ولكن في الوقت نفسه فإن طبيعة أزمة اللاجئين تتغير الآن. وكلما ازدادت درجة اليأس وانحسر مستوى الحماية المتاحة، فإننا ندنو من نقطة تحول خطيرة. وبعد وجود اللاجئين لسنوات في المنفى، فقد استُنزفت مواردهم منذ وقت طويل، وتدهورت أحوالهم المعيشية بشكل شديد. التقيت بأسر من الطبقة الوسطى لديها أطفال لا يكادون يجدون ما يقيم الأود في الشوارع، إنهم يضرعون إلى الله بالدعاء أن يعينهم على اجتياز فصل الشتاء. وأكثر من نصف اللاجئين السوريين في لبنان يعيشون في مساكن غير آمنة، حيث ارتفع ذلك من الثلث في العام الماضي، وأظهرت الدراسة الاستقصائية لـ ٤٠٠٠٠ من الأسر السورية التي تعيش في الأردن أن الثلثين منهم يعيشون دون خط الفقر المدقع. فقد وصف أب لأربعة أطفال أن حياة اللاجئ كمثل الغارق في الرمال، كل مرة يحاول فيها يتحرك يزيد غرقا. ومع النقص المنهجي في التمويل من أجل تلبية النداءات الإنسانية، لا يتوفر قدر كاف من المساعدة

وفي نفس الوقت، ازدادت الضغوط بشدة على الجهات المضيفة، وخلفت تدفقات اللاجئين أثرا شديدا على الاقتصادات والمجتمعات، ولا سيما على لبنان والأردن وشمال العراق، وتركت أثرا كاسحا على الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية والموارد الحكومية. إن الدعم الدولي قاصر عن مواكبة حجم الاحتياجات. وبما أن البلدان المضيفة تواجه مخاطر أمنية بسبب الانتشار الإقليمي للصراع، ولا تتلقى المساعدة التي تحتاج إليها لمواجهة تدفق اللاجئين، فإن السوريين يواجهون صعوبة متزايدة في الوصول إلى بر الأمان.

وقد انخفضت أرقام التسجيل الشهرية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في لبنان ٨٠ في المائة تقريبا بالمقارنة مع بداية عام ٢٠١٤، كما انخفض عدد من يدخلون الأردن بشكل كبير. وفي الوقت نفسه، من المهم التشديد على أن اللاجئين لا يزالوا يعبرون الحدود إلى تركيا بأعداد كبيرة. وقد أنفقت الميزانية التركية بالفعل حوالي ٦ بلايين دولار في شكل مساعدة مباشرة للاجئين السوريين، وفي قرار يمثل علامة بارزة في العام الماضي، سمح مرسوم حماية مؤقتة صادر عن الحكومة التركية للسوريين بالدخول إلى سوق العمل في البلد، فضلا عن الحصول على التعليم المجاني والرعاية الصحية.

ولكن في السياق العالمي الذي أشرت إليه، ليس من المستغرب أن يجبر اليأس المتزايد المزيد والمزيد من اللاجئين السوريين على التحرك أبعد من ذلك. ويبين هذا الحالة المأساوية في البحر الأبيض المتوسط، حيث بلغ عدد السوريين ثلث الوافدين بالقوارب البالغ عددهم ٢٢٠٠٠٠ تقريبا العام الماضي.

ومع حالة اللاجئين التي يطول أمدها والتي تزداد تفاقما، هناك خطر أن يصبح حوالي ٢ مليون لاجئ سوري دون سن الثامنة عشرة جيلا ضائعا. وهناك العديد من الأطفال اللاجئين الذين يزيد عددهم على ١٠٠٠٠٠ طفل المولودين في المنفى

يمكن أن يواجهوا خطر انعدام الجنسية. وإن لم تُعالج هذه المسألة على نحو سليم، يمكن أن يكون لهذه الأزمة عواقب هائلة في المستقبل ليس فقط على سوريا ولكن على المنطقة بأسرها.

وإذ تتضاءل الموارد الإنسانية، فلن يؤدي التخلي عن اللاجئين أمام حالة اليأس إلا لتعريضهم للمزيد من المعاناة والاستغلال وسوء المعاملة بشكل خطير. فالتخلي عن مضيفيهم وتركهم يديرون الحالة بأنفسهم يمكن أن يؤدي إلى حالة خطيرة من زعزعة الاستقرار الإقليمي وإلى ظهور المزيد من الشواغل الأمنية في أماكن أخرى من العالم.

وينبغي أن يكون واضحا أنه من أجل منع هذا الأمر والحفاظ على حيز الحماية في المنطقة، يحتاج اللاجئون والبلدان المضيفة إلى دعم دولي هائل. وتهدف الخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على التكيف إلى الجمع بين المساعدة الإنسانية والجهود الطويلة الأجل للحكومات المضيفة وأكثر من ٢٠٠ شريك من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. فبرامجها صُممت لا لتموَّل من ميزانية المساعدة الإنسانية فحسب ولكن أيضا بشكل متزايد من ميزانيات التعاون الإنمائي.

ويحدوني الأمل في أن يضطلع مؤتمر الكويت الثالث بدور حاسم في تحقيق الاستقرار في البلدان المضيفة للاجئين. وبخلاف الأولويات الإنسانية الفورية، من الأهمية بمكان أن تمول الجهات الفاعلة الإنمائية ركيزة القدرة على التكيف الخاصة بالخطة وخطط الحكومات المضيفة. وهناك بلدان مثل لبنان والأردن بحاجة إلى المزيد من المساعدة المالية، ليس للمجتمعات المحلية التي تستضيف لاجئين فحسب، ولكن أيضا من خلال دعم الميزانية الحكومية للاستثمارات الهيكلية اللازمة في نظم الرعاية الصحية، والتعليم، وإمدادات المياه والكهرباء، والبنية التحتية العامة الأخرى، التي تنهار تحت الضغط الهائل عليها.

وكما نوقشت باستفاضة خلال مؤتمر برلين، فإن الحالة السورية تبين أوجه القصور في سياسات التعاون الإنمائي اليوم في وقت النزاعات المتعددة. ولمعالجة هذا الأمر، ينبغي على الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك المؤسسات المالية الدولية، إعادة النظر في المعايير والأولويات الحالية. فمن العبث، على سبيل المثال، ألا يحصل لبنان والأردن على منح البنك الدولي لأنهما يعتبران بلدين من البلدان المتوسطة الدخل.

وبصفتي المفوض السامي لشؤون اللاجئين، فإنه لينفطر قلبي أن أرى الأسر السورية الفارة من حرب مروعة، مجبرة على المخاطرة بحياتها مرة أخرى، على متن قوارب غير آمنة، سعيا للعثور على حماية في أوروبا. ومنذ بداية العام ٢٠١٥، لقي أكثر من ٣٧٠ شخصا حتفهم وهم يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط؛ أي أن هناك شخص يتعرض للغرق من بين كل ٢٠ شخصا يخوض المحاولة. ولكن عملية مار نوستروم التي تقوم بها إيطاليا قد انتهت، ومبادرة تريتون التابعة للاتحاد الأوروبي محدودة في الولاية والموارد. ويجب أن تزيد أوروبا قدرتها على إنقاذ الأرواح من خلال عملية بحث وإنقاذ قوية في وسط البحر الأبيض المتوسط، وإلا سيلقى آلاف آخرون مصرعهم، بمن في ذلك العديد والعديد من السوريين.

ومن أجل الحد من عدد الأشخاص الذين ينتقلون عبر الزوارق في المقام الأول، هناك حاجة إلى إيجاد المزيد من السبل القانونية كي يحصل السوريون على الحماية في بلدان ثالثة. وهناك عدة دول توفر برامج إعادة التوطين والسماح بالدخول لأسباب إنسانية، إلا أن الاحتياجات تتجاوز كثيرا الأماكن المتاحة. ونرى أن عُشر اللاجئين السوريين سيكونون في حاجة لإعادة التوطين كحل مناسب لحالة حمايتهم.

ويجب أن تكمل هذه التدابير سياسات مرنة لمنح التأشيرات، وتوسيع نطاق جمع شمل الأسرة، وتقديم المنح الدراسية الأكاديمية، وخطط الكفالة الخاصة. وعلى غرار

بلدان مثل ألمانيا والسويد، ينبغي على دول أخرى في أوروبا ومنطقة الخليج أن تنظر في توفير الوصول القانوني، مع مزيد من الفرص، وذلك لتخفيف قدر من الضغط على البلدان المجاورة لسوريا وتوفير طريقة بديلة لمزيد من اللاجئين لتوفير سلامة الوصول.

ودون هذه البدائل، فإن عدد الأشخاص الذين يلجأون للبحر سيستمر في الزيادة، وإنهم لا يواجهون فقط انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على أيدي المهربين والمتجرين؛ بل إننا الآن نرى جماعات مسلحة تهدد بالدخول إلى أعمال التهريب تحقيقا لأغراضها الخاصة في بث الخوف.

وينبغي أن يذكرنا هذا بأن حماية اللاجئين تعني أيضا التصدي للعنصرية وكراهية الأجانب. وفي ظل مناخ الذعر المتزايد اليوم، يقلقني بشدة أن يختلط موضوع اللاجئين بموضوع الشواغل الأمنية، وأن يواجهوا العداء في أماكن ظنوها مأمونة. وفي عدة مناقشات عامة، كانوا كبش فداء لعدد من المشاكل، بداية من الإرهاب وحتى الصعوبات الاقتصادية والتهديدات المتصورة ضد أسلوب حياة المجتمعات المضيفة لهم. ولكن علينا أن نتذكر أن التهديد الرئيسي ليس نابعا من اللاجئين، ولكنه تهديدا لهم.

إن السوريين الآن يشكلون أكبر عدد من اللاجئين في إطار ولاية المفوضية. وحيث أن عددهم آخذ في التزايد وحيث أنهم أصبحوا أكثر ضعفا، فإن التداعيات الخطيرة لهذا في جميع أنحاء المنطقة لا يبرز إلا ما هو بديهي، وهو حاجة المجتمع الدولي الملحة لأن يجمع كل الجهات الفاعلة الرئيسية وأن يضع حدا للنزاع. فما من رابح في هذه الحرب؛ الجميع خاسرون. ولكن الثمن الأكبر يدفعه اللاجئون وغيرهم من الضحايا الأبرياء داخل البلد.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد غوتيريس على إحاطته الإعلامية.

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة قعوار (الأردن): أود في البداية أن أتقدم إليكم بالشكر على تسهيل تناول هذا البند في اجتماع مفتوح لنتمكن من إلقاء الضوء على مختلف أبعاد الأزمة الإنسانية في سوريا، أكبر أزمة إنسانية في عالمنا اليوم. إنه من المهم أن يطلع المجتمع الدولي على مداولات مجلس الأمن حول كيفية الاستجابة لهذه الأزمة وتداعياتها على دول الجوار وعلى الاستقرار في المنطقة.

وأود أن أشكر أيضا المفوض السامي لشؤون اللاجئين والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ليس فقط على إحاطتيهما الشاملتين بل وعلى شراكتهما وتعاونهما مع الأردن في هذه الأزمة الإنسانية.

لا تزال نيران الأزمة في سوريا مستعرة لما يزيد على أربعة أعوام لازم فيها الأردن الشعب السوري الشقيق متألما مما يتعرض إليه من قتل وتشريد وتهجير، ومتأملا ودافعا في الوقت نفسه للتوصل إلى حل سياسي ينهي هذه المعاناة. ولن أكرر ما تتضمنه تقارير الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية حول الأوضاع داخل سوريا، فالكلمات تضعف أمام حجم المأساة والمعاناة هناك، وتحديدا ما يتعرض له الأطفال والنساء.

لكني أرغب أن أؤكد اليوم على ضرورة أن يخرج المجتمع الدولي عن صمته أمام الفظائع التي ترتكب في سوريا، بما فيها مهاجمة المدنيين والمرافق المدنية كالمستشفيات، وقطع الخدمات الرئيسية كالمياه والكهرباء، وأن يدين مرتكبيها أيا كانوا ويجلبهم للعدالة.

يجب التأكيد على ضرورة أن تتوقف أطراف النزاع في سوريا، وخاصة النظام السوري، عن استخدام البراميل المتفجرة. فكلها انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني. وعلى جميع الجهات أن تلتزم بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لكنني أرى اليوم أن على المجتمع الدولي تكثيف العمل على ضمان وصول المساعدات الإنسانية لما يزيد على ١٢ مليون إنسان داخل سوريا بحاجة ماسة للمساعدة، بما فيها في المناطق المحاصرة. والأردن من جانبه ملتزم بتطبيق كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالوضع الإنساني في سوريا. وسيعمل مع نيوزيلندا وإسبانيا، وبالتعاون مع جميع أعضاء المجلس لمتابعة هذه القرارات وصياغة وتقديم غيرها لضمان وصول المساعدات وإنقاذ المزيد من الأرواح. كما سيستمر الأردن بتسهيل مرور شاحنات المساعدات عبر معبر الرمثا. ويحث الأمم المتحدة وشركاءها على الاستفادة قدر الإمكان من الموارد التي خصصها الأردن لهذا المعبر لزيادة عمليات عبور الحدود.

لقد ازدادت حدة الأزمة السورية لتأخذ طابعا أكثر تطرفا وطائفية، ولتلقي بتبعاتها الإنسانية الهائلة على دول الجوار، والتي تمثلت في تدفق أعداد ضخمة من اللاجئين. وقد فتح الأردن ذراعيه لاستقبال أشقائنا اللاجئين السوريين منذ مطلع الأزمة. وكانت بداية تلك الاستضافة في منازل الأردنيين أنفسهم قبل أن تزداد نسب التدفق، وقبل أن تشيّد المخيمات التي يقارب أحدها في كثافته السكانية رابع أكبر مدن الأردن.

وهنا أرغب أن أؤكد على بعض المفاهيم والتشخيصات التي ما فتئ أن نوه إليها الأردن منذ مؤتمر برلين العام الماضي، كمفهوم ”الإعياء“ ”fatigue“. وهنا لا نتحدث عما يتعرض له مجتمع المانحين، حيث أن الدعم اللازم للاستجابة للأزمة السورية واحتياجات دول الجوار ما زال قاصرا. أنا أتحدث اليوم عن حالة ”الإعياء“ التي تتعرض لها الدول المضيفة للاجئين، بما فيها بلدي الأردن الذي أصبح منهكا ووصل إلى الحد الأعلى من إمكاناته في تقديم المساعدات للاجئين السوريين.

ونناشد المجتمع الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى تحمّل مسؤولياته في مساندة ومساعدة الأردن والدول المضيفة للاجئين السوريين لتمكينها من الاستمرار بأداء هذا الدور الإنساني الهام. ونرحب في هذا الصدد بإعلان حكومة الكويت الشقيقة عن استضافتها الكريمة للاجتماع الوزاري للدول المانحة، وندعو الدول المشاركة الفاعلة فيه. كما نؤكد على ضرورة متابعة بيان برلين الختامي الذي سلط الضوء على التحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تواجه دول الجوار. كما نود هنا أن نؤكد على ضرورة أن تساهم الدول في إعادة توطين اللاجئين.

لا يوجد حل إنساني للأزمة السورية، وإنما حل سياسي يحقن الدماء ويحقق الانتقال السياسي، بما ينسجم مع الطموحات المشروعة للشعب السوري، ويعيد الأمن والاستقرار لسوريا وشعبها، ويرمم الوحدة الوطنية السورية الجامعة بكافة مكونات الشعب السوري، ويوفر البيئة اللازمة لعودة أبنائها اللاجئين إلى ديارهم. إن غياب الحل الشامل للأزمة سيؤجج النزاع الطائفي على مستوى الإقليم، وسيدفع المنطقة إلى المزيد من العنف والدمار.

هنا يؤكد الأردن على أهمية العملية السياسية، ويدعم الجهود الجدية التي تبذلها الأطراف الإقليمية والدولية للتوصل إلى حل سياسي استنادا إلى بيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، وتحديدا الجهود الروسية والمصرية. كما يدعم الأردن جهود الأمم المتحدة لحل الأزمة السورية والتي يبقى دورها محوريا وأساسيا، بما في ذلك خطط المبعوث الخاص، ستافان دي ميستورا، التي تهدف إلى الحد من مستوى العنف وضمان وصول الدعم الإنساني لبعض المناطق.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر بصفة خاصة، الأمينة العامة المساعده كانغ، والمفوض السامي غوتيريس على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين جدا إلى المجلس.

لقد صادف يوم الأحد الماضي، ٢٢ شباط/فبراير، الذكرى السنوية الأولى لاعتماد القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) الذي اتخذ بموجبه المجلس إجراء للتخفيف من معاناة الشعب السوري. مع ذلك، وكما أكد مقدما الإحاطتين الإعلاميتين بشكل واضح، فقد تجاهل أطراف النزاع جزءا كبيرا من القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بعد مضي عام واحد فقط على اتخاذه، ولا سيما من قبل الحكومة السورية. وما تزال الهجمات العشوائية، بما في ذلك بواسطة البراميل المتفجرة، مستمرة ولها أثر مدمر على المدنيين في الميدان. ولا يزال نحو ٢١٢ ٠٠٠ محاصرين، في حين تعوق العقبات الإدارية وصول المساعدات الإنسانية، ويستمر أفراد الأمن الحكوميون في إزالة الإمدادات الجراحية والطبية من القوافل الإنسانية، كما أبلغتنا بذلك الأمينة العام المساعدة كانغ. وما تزال الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان مستمرة ولها تأثير مباشر على المساعدة الإنسانية والحصول عليها. وكل ذلك أمر غير مقبول، ويجب أن يبذل مجلس الأمن جهدا أكبر لضمان تنفيذ القرار الذي اتخذه. ولا يمكننا الوقوف كما لو كنا مجرد متفرجين على هذه المأساة التي تتكشف أمامنا.

ويجب أن تتمثل الخطوة الأولى في استمرار اهتمام المجتمع الدولي – في إطار المجلس – بالمجموعة الكاملة من المسائل الإنسانية الناشئة بموجب القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بهدف كسر حاجز الصمت، كما حثنا الأردن على ذلك. وبدخول الأزمة السورية عامها الخامس الآن، فقد أصبح عملنا كالمعتاد، اقتباسا لما ورد في تقرير الأمين العام (S/2015/124). وفي حين يمثّل الرضا عن الذات والإجهاد مخاطر، فإنهما غير مقبولين حين نكون في مواجهة أزمة إنسانية بهذا الحجم.

ويساعد تقديم الإحاطات الإعلامية شهريا بشأن الحالة الإنسانية في سوريا على إبقاء الأزمة قيد نظر مجلس الأمن. غير أن نيوزيلندا ترى أننا بحاجة إلى إعادة تنشيط تلك المداولات بجعلها أكثر مواضيعية من حيث نطاقها. ونقترح – على سبيل اتخاذ خطوة محددة نحو المضي قدما – أن يركز مقدمو الإحاطات الإعلامية الشهرية في المستقبل على تحديات إنسانية بعينها. وفي البدء يمكن أن تتمثل في التحديات الخمسة التي حددها الأمين العام في تقريره – ضمان وصول الإمدادات الطبية والجراحية، ورفع الحصار المفروض على ٢١٢ ٠٠٠ شخص، ووضع حد لممارسة استخدام الحرمان من الخدمات الأساسية بوصفها من أسلحة الحرب، وإعادة بناء نظام التعليم في سوريا والتصدي للهجمات العشوائية التي تشن على المدنيين، بما في ذلك بواسطة استخدام البراميل المتفجرة. ونؤيد أيضا تقديم الإحاطات الإعلامية من متكلمين آخرين ذوي صلة، بالإضافة إلى مكتب الشؤون الإنسانية، مثل التقرير الذي قدمه المفوض السامي غوتيريس هذا الشهر. ونرحب بمواصلة تلك المبادرة في الأشهر القادمة عن طريق توجيه الدعوة إلى متكلمين آخرين.

وعلى النحو الذي أكدته الأمينة العامة المساعدة كانغ، والمفوض السامي غوتيريس، فإن تمويل الاستجابة الإنسانية داخل سوريا لم يواكب حجم الاحتياجات بعد. وعليه، ترحب نيوزيلندا بعقد مؤتمر المانحين الدولي للتعهد بتقديم المساعدات الإنسانية إلى سوريا الشهر المقبل في الكويت، والذي سيستضيفه أمير الكويت. ونشيد بسخاء والتزام البلدان المجاورة، وخاصة الأردن وتركيا ولبنان ومصر، بمساعدة أكثر من ٣,٨ ملايين شخص اضطروا للفرار من سوريا. وما تزال الخدمات الحكومية وتلك المقدمة إلى المجتمعات المحلية تحت ضغط هائل في جميع تلك البلدان.

وفي الشهر الماضي، زار وزير خارجية نيوزيلندا الأردن ورأى بنفسه الأثر الذي تعانيه المجتمعات المضيفة ومحنة أولئك الذين اضطروا إلى الفرار، وخصوصا الأطفال. وعقب تلك

الزيارة، أعلنت نيوزيلندا تبرعا بمليون دولار نيوزيلندي تخصص لتوفير خدمات التعليم الأساسي والتدريب على المهارات لما يزيد على ٨٠٠ ١ من الشباب المعرضين للخطر في الأردن. وبوجه عام، لا تزال نيوزيلندا تشعر بقلق بالغ إزاء ما يزيد على ٢,١ مليون طفل داخل سوريا نفسها، أصبحوا إما خارج المدارس في الوقت الراهن أو أنهم يذهبون إلى الدراسة على نحو غير منتظم. ونشعر أيضا بالقلق إزاء الأثر الطويل الأجل لانهيار النظام المدرسي. وتأتي سوريا الآن في المرتبة الثانية لأدنى معدلات الالتحاق بالمدرسة في العالم بعد أن كانت تحظى بمعدل التحاق نسبته ١٠٠ في المائة تقريبا. وهناك حوالي ٠٠٠ ٦٧٠ طفل محرومون من التعليم عقب إغلاق تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو (داعش) للمدارس.

ونحن نعلم أن الشباب الساخط الحاصل على مستويات رديئة من التعليم يكون أكثر عرضة للانضمام إلى الجماعات المتطرفة، وحمل السلاح، مع ما يترتب عن ذلك من آثار مزعزعة لاستقرار المنطقة بأسرها. وهناك أيضا تقارير مثيرة للقلق وردت من أشخاص تم إجلاؤهم من الغوطة عن قصر تجندهم قسرا الجماعات المسلحة من غير الدول.

وفي البلدان المجاورة، هناك حوالي مليوني طفل سوري يعيشون كلاجئين، مُثقلينَ كاهل النظم التعليمية المحلية. ولا يزال ما يقرب من نصف مجموع الأطفال السوريين الذين يعيشون كلاجئين خارج المدارس خلال السنة الدراسية ٢٠١٣-٢٠١٤. وبعد أن فقد هؤلاء الأطفال مدارسهم، وبعد أن فقدوا منازلهم، ها هم يفقدون الآن أيضا فرصتهم لبناء مستقبل. وقد وصفهم المفوض السامي بأنهم ''جيل ضائع''.

وأود أن أعود إلى قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٣). فبعد عام واحد من اتخاذه، يجب على المجلس أن يضطلع الآن بدور قيادي وأن يعالج الثغرات الخطيرة جدا في تنفيذ ذلك القرار. وتلتزم نيوزيلندا بالعمل مع الأعضاء الآخرين في المجلس، والبلدان صاحبة المصلحة، والعاملين في الميدان لتحديد ما الذي يمكننا عمله لكي نضمن التنفيذ الكامل لقرارات المجلس ذاته - رغباتنا الصريحة - بدون ''إذا''، أو ''لكن''، أو ''ربما''، أو مراوغة، أو عقبات بيروقراطية. ونلتزم بإيجاد السبل الكفيلة بمواصلة الضغط على الأطراف المعنية من أجل أن تلتزم بالقانون الدولي. وفي الوقت نفسه، سنواصل دعم المجلس في تركيزه المتجدد على المسار السياسي، الذي لا يمكن بدونه أن تكون هناك أي تسوية لهذه الأزمة الإنسانية.

وترحب نيوزيلندا بالمبادرات الرامية إلى إعطاء زخم للتوصل إلى حل سياسي على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، بما في ذلك الاجتماعات التي عقدت مؤخرا في القاهرة وموسكو، ونثني على من بدؤوا تلك العمليات. كما يكتسي اقتراح التجميد الذي قدمه المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا أهمية. فرغم نطاقه المحدود، فإنه لا يزال يوفر أفضل فرصة في الأجل القصير للتخفيف من معاناة الشعب السوري. ونحن الآن نتطلع إلى الأفعال لا الأقوال، من جانب الحكومة السورية والأطراف الأخرى في النزاع، في العمل مع المبعوث الخاص لتنفيذ ذلك الاقتراح. وينبغي للمجلس أن يكون مستعدا لإظهار القيادة التي حثتنا عليها الأمينة العامة المساعدة كانغ، والتصرف إن لم يكن اتخاذ ذلك الإجراء وشيكا.

السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكر كلا من السيدة كانغ والسيد غوتيريس على إحاطتيهما الإعلاميتين. إن ما يقومان به من عمل، جنبا إلى جنب مع موظفي المساعدة الإنسانية في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، بغية التخفيف من معاناة السكان السوريين، خطوة هامة تستحق منا الاحترام والإعجاب والتقدير.

منذ عام ٢٠١١، لقي ٧٢ من موظفي المساعدة الإنسانية العاملين في سوريا حتفهم، بمن فيهم ١٧ من موظفي الأمم

المتحدة. ونرى أننا ندين لهم ولأحبائهم ولجميع ضحايا هذا النزاع بأكثر من مجرد كلمات. ونحن مصممون على كفالة ألا تضيع تضحياهم سدى، بل أن تؤدي إلى إحلال السلام في سوريا.

ويعلم جميع أعضاء المجلس أن حل النزاع السوري حل سياسي لا عسكري. ونعلم جميعا أن المساعدة الإنسانية والحماية المقدمة إلى الضحايا تمثل ضرورة أخلاقية وقانونية، ومع ذلك، فإنها ليست كافية لإنهاء معاناة السكان المدنيين. ولن تكون كافية إلى أن يتوقف الأطراف المعنيون عن ارتكاب جرائم الحرب والتجاوزات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وفي هذا الصدد، فإننا لن نكل أبدا عن القول بأن المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان تقع على عاتق النظام السوري، وأن جميع الأطراف ملزمة بالامتثال لمتطلبات القانون الإنساني الدولي. وأرى أننا جميعا نعترف بأنه ينبغي ألا يكون البعد الإنساني – الذي يمثل ضرورة قصوى – ذريعة للتهرب من فشلنا الجماعي في إيجاد حل سياسي لهذه الأزمة أو مبررا له.

وبناء على ذلك، بالرغم من القيود المفروضة علينا، هناك بوادر أمل. فبالتغلب على خلافاتنا من العام الماضي، تمكنا من التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة أساسية، واعتمدنا القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وكان أحد أهداف ذلك القرار هو أن المعونة الإنسانية ينبغي أن تصل بأقصى ما يمكن من سرعة وكفاءة لمن هم في أمس الحاجة إليها. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمد مجلس الأمن القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). وتم فتح المعابر الحدودية التي أثبتت فعاليتها – وإن كان الأمر محدودا – في مساعدة المناطق والسكان الذين يصعب الوصول إليهم.

ويتضمن القراران الآنفان الذكر معايير إنسانية يجب على جميع أطراف النزاع السوري الامتثال إليها، والتي يلتزم المجتمع الدولي بإنفاذها. وإننا على علم بأن هذا لا يحدث. وقد أشارت التقارير المتعاقبة للأمين العام على النحو الواجب وبصورة منصفة إلى الإخفاق المتكرر في الامتثال لهذين القرارين. وإن كان لهذا النوع من المناقشة ولهذه التقارير غرض، فإن غرضها هو تذكيرنا بالالتزامات التي تعهدنا بها. وإنني لا أشعر بالقلق إزاء الإجهاد الذي قد يسببه ذلك، فهو إجهاد أنا على استعداد لتحمله، ولا يمكن مقارنته بمعاناة الضحايا الذين لا يمكننا مساعدتهم.

وما يثير قلقي هو أن اليوم، وبعد مرور سنة على اتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ما زالت البراميل المتفجرة وقذائف الهاون تستخدم ضد السكان المدنيين. وما يقلقني هو أنه لا يزال هناك أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص محاصرين ويتم استخدامهم كرهائن في الغوطة، واليرموك، ونبل، والزهراء، وأن الحصول على الخدمات الأساسية، مثل المياه، لا يزال يستخدم كسلاح من أسلحة الحرب. وما يشعرني بالقلق هو استمرار عدم احترام المسؤولية عن حماية المدارس والمستشفيات، وانتزاع اللوازم الجراحية والصحية بصورة جائرة من قوافل المساعدة الإنسانية قبل أن تصل إلى مقصدها. ويساورني القلق جراء تجنيد آلاف القصر للقتال، واستمرار الانتهاك المنهجي لحقوق مئات الآلاف من النساء والفتيات.

وأكثر ما يقلقني هو أن مجلس الأمن يتصرف كمتفرج في هذه الحالة. وقد ذكر الأمين العام في تقريره (S/2015/124، ص ١٠) أن ”النزاع قد أصبح عملا معتادا“. وإنه لأمر مرعب أن نستمع لمثل هذا الأمر. وتقع على عاتقنا مسؤولية الاستجابة له، وستبذل إسبانيا كل ما في وسعها لتحقيق هذه الغاية.

وأود أن أقترح اتباع نهج عملي يرمي إلى ضمان أن يكون لعمل المجلس أثرا حقيقيا على أرض الواقع، بحيث يمكن أن يسهم في التخفيف من حالة اليأس التي يعاني منها

١٢ مليون شخص، ولو بأدنى حد. ولهذا النهج ثلاث مراحل ينبغي أن يبدأ تنفيذها في آن واحد.

أولا، يجب أن نحدد الأدوات المتاحة للمجلس لضمان أن يمتثل أطراف النزاع لمقتضيات القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). ثانيا، من الضروري أن نحدد أولوياتنا. فالأمين العام يحدد خمسة مجالات من الضروري إحراز التقدم فيها. وترى إسبانيا أن تلك المجالات هي في الواقع ما ينبغي للمجلس أن يركز عليه جهوده. ثالثا وأخيرا، يجب أن نذكر بوضوح أن عمل المجلس ومساعيه الحميدة ينبغي ألا يقتصرا على أطراف النزاع، بل ينبغي أن يشملا جميع الجهات الفاعلة، بما فيها الدول الأعضاء، التي يمكنها التأثير على الأطراف.

ولن أختتم بياني دون توجيه الانتباه إلى النقطة التالية. منذ بعض الوقت، أصبح النزاع السوري مشكلة إقليمية نتيجة العدد الهائل من اللاجئين السوريين الذي انتشروا على الحدود مع البلدان المجاورة، ضمن أسباب أخرى. ويجب أن تكيف منظومة الأمم المتحدة أولوياتها مع ذلك. فمن الواضح أننا نواجه أزمة إنسانية تؤثر تأثيرا مباشرا على تنمية المنطقة ككل. ولهذا السبب، ينبغي أن تكف وكالات المنظومة عن اتباع نهج العمل كالمعتاد وتتكيف بسرعة مع الاحتياجات الجديدة للمجتمعات المحلية والبلدان المضيفة للاجئين. وتقوم الأردن وتركيا ولبنان والعراق ومصر على وجه الخصوص بجهود هائلة، يجب أن نشكرها عليها. ويجب أن ندعمها ليس فقط بالكلمات، بل بالأفعال. وسيتيح المؤتمر المقبل، المقرر عقده في الكويت في ٣١ آذار/مارس، فرصة ممتازة للقيام بذلك. وسيكون ضمان نجاحه وسيلة لإظهار أننا نعني ما نقول.

ونحن مدينون لضحايا النزاع السوري وللمجتمعات المضيفة لهم، وهي تقدّم في سبيل ذلك تضحية كبيرة.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن الحالة في سوريا. وأود أيضا أن أشكر السيدة كيونغ - وا كانغ، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، والسيد أنطونيو غوتيريس، المفوض السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطتيهما الإعلاميتين التفصيليتين.

سرعان ما سيدخل النزاع السوري عامه الخامس، إذ ما تزال الحالة الأمنية تزداد تدهورا في حين تزداد الخسائر البشرية سوءا يوما تلو الآخر. فقد تجاوز عدد القتلى من المدنيين الـ ٢٠٠ ٠٠٠ قتيل، وبلغ عدد اللاجئين والمشردين داخليا أكثر من ذلك دون أن تلوح آفاق حقيقية للتوصل إلى تسوية سياسية. وأصبحت القنابل والهجمات بمدافع الهاون والأجهزة المتفجرة، علاوة على النقص في الغذاء والمياه، محنة يومية يعيشها المدنيون في سوريا. ومن غير المقبول أن تواصل الأطراف في النزاع انتهاك حقوق الإنسان واستهداف المدنيين المسالمين بالإضافة إلى البنية التحتية. ويجب على جميع الأطراف احترام قواعد القانون الدولي الإنساني والأحكام ذات الصلة الواردة في القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). والحكومة السورية ملزمة بموجب القانون الدولي بكفالة حرية تنقّل المساعدة والوصول إلى السكان الضعفاء، فضلا عن حماية العاملين في المجال الإنساني ومرافقهم.

وبالنظر إلى تزايد تدهور الحالة الإنسانية، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهد، وأن يوحد صفوفه ويمارس الضغط على الأطراف السورية كي تعمل على إزالة جميع العقبات التي تحول دون وصول المساعدة الإنسانية، والسماح بوصولها دون عوائق إلى جميع المناطق المحتاجة إليها. ونود أن نشيد عن جدارة بجميع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركائها، بالنظر إلى الظروف الصعبة والمحفوفة بالمخاطر في غالب الأحيان، التي يؤدي فيها العاملون في المجال الإنساني مهامهم. ونهيب بالمجتمع الدولي زيادة المساعدة التي

يقدمها وأن يبذل مزيدا من الجهد لدعم وكالات الأمم المتحدة الإنسانية بما يمكنها من مساعدة السكان، وخصوصا في فصل الشتاء الذي يتسم بالقسوة الشديدة في المنطقة.

وما زلنا نرى أنه لا توجد حلول عسكرية للنزاع السوري، وأن من الأهمية بمكان أن نواصل البحث المستمر عن حل سياسي من شأنه أن يضع حدا لمعاناة السكان. وعليه، تشجع تشاد الجهود الدؤوبة للسيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام، الذي ما زال يبذل قصارى جهده في التفاوض مع الأطراف في حلب من أجل تحسين وصول المساعدات الإنسانية وإيجاد مخرج من الأزمة. وتشجع تشاد أيضا الجهود التي بذلها الاتحاد الروسي ومصر مؤخرا، التي مكّنت من الجمع بين الأطراف السورية المعنية بغرض السعي إلى إيجاد حلول سياسية للأزمة.

وختاما، نؤكد على أنه ينبغي أن يستجيب ضميرنا الإنساني للمأساة الإنسانية القائمة في سوريا. وينبغي أن توجه جميع الجهود الإقليمية والدولية المبذولة نحو إيجاد الحلول. ونرى أنه ينبغي أن يتصدى الحل الشامل والنهائي للنزاع السوري للإرهاب في المنطقة أيضا، نظرا لأنه يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيدة كيونغ - وا كانغ، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، والسيد أنطونيو غوتيريس، المفوض السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونود أيضا أن نكرر الإعراب عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي اضطلعت به أفرقة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة في الميدان، فضلا عن جميع شركائها الذين يضطلعون بمهامهم في ظروف تشكّل خطرا على حياتهم. فمن غير المقبول أن يستهدف العاملون في المجال الإنساني في سوريا ويتعرضون للهجوم والخطف والقتل: إذ قتل ٧٢ منهم منذ آذار/مارس ٢٠١١، وأود أن أثني عليهم.

وبحلول ١٥ آذار/مارس، ستنقضي أربع سنوات على استمرار النزاع في سوريا. ومع ذلك، تشير التقارير جميعا أحدها تلو الآخر للأسف، إلى أن من الواضح أن الحالة الإنسانية ما تزال تتدهور بمعدل مفزع وأنه لا تلوح نهاية للأزمة في الأفق بعد. وبالرغم من الرسالة القوية التي بعث بها المجلس إلى النظام السوري والجماعات المسلحة، عبر استئناف إيصال المساعدة الإنسانية إلى سوريا، وتذكير الأطراف في النزاع بالتزامها بمراعاة القانون الإنساني الدولي، فإن الحالة ما تزال مزرية على النحو الذي أشارت إليه بقوة السيدة كانغ والسيد غوتيريس.

ولا مناص من الإحصاءات: فهناك ٠٠٠ ٢٢٠ قتيل و ١٢,٢ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة و ٧,٦ ملايين من الأشخاص المشردين داخليا، و ٣,٨ ملايين من اللاجئين، و ٤,٨ ملايين شخص يقيمون في مناطق يصعب الوصول إليها، في حين لا يزال هناك ٠٠٠ ٢١٢ شخص يعيشون في ظل الحصار دون أن تتوفر لهم وسائل البقاء على قيد الحياة. وما يزال القصف الجوي، بما في ذلك الاستخدام العشوائي للبراميل المتفجرة من قبل القوات الحكومية، يودي بحياة المدنيين. وفي الآونة الأخيرة ورد في تقرير منظمة رصد حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) أنه ومنذ شباط/فبراير ٢٠١٤، قصفت الحكومة ما لا يقل عن ٤٥٠ موقعا في منطقة درعا و ٠٠٠ ١ موقع في حلب باستخدام البراميل المتفجرة، وما تزال أطراف النزاع تواصل أيضا الاستهداف المتعمد للمدنيين وممتلكاتهم، بما في ذلك البنية التحتية والخدمات الضرورية والمستشفيات، الأمر الذي يتنافى مع جميع قواعد القانون الإنساني، واحترام كرامة الإنسان والمبادئ الأساسية للإنسانية. ولن يؤدي التدخل المتعمد في العمليات الإنسانية وفرض القيود على إيصال المساعدة إلى

جميع أنحاء البلد والعرقلة التي يسببها النظام الإداري إلا إلى تفاقم معاناة السكان المنكوبين. ويجب وقف ذلك كله. إن العقبات التي تحول دون إيصال المساعدة الإنسانية إلى المناطق المحاصرة، ومنع إيصالها عبر الحدود، ونشر العوائق البيروقراطية تشكّل جميعا ممارسات تتعارض مع قرارات مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، يجب وضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان عملا بالقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). ويجب تقديم المسؤولين عن تلك الانتهاكات في سوريا إلى العدالة.

وليس ثمة لبس في الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير الأخير عن تنفيذ القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). وهي تدعو الأطراف في النزاع إلى اتخاذ إجراءات فورية، بما في ذلك رفع مختلف أشكال الحصار المفروضة والتي تلحق الضرر بـ ٠٠٠ ٢١٢ شخص، وإزالة العقبات التي تعترض تقديم المعدات الطبية والجراحية، وإنهاء استخدام الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء سلاحا من أسلحة الحرب، علاوة على وقف الهجمات العشوائية ضد المدنيين، وخاصة استخدام البراميل المتفجرة. وكما نعلم، فإن هناك العديد من العقبات. ويجب علينا جميعا أن نمارس الضغط بشكل جماعي على النظام السوري بغية إزالة العقبات التي تحول دون التخفيف من معاناة الشعب السوري فورا.

وتدل الحالة الراهنة في حلب والغوطة على أن النظام ما زال غير آبه لنداءات المجتمع الدولي. فقد خلّفت التفجيرات التي نفذها القوات الحكومية في وقت مبكر من شباط/فبراير في الغوطة، شرق دمشق، ما يزيد على ٢٠٠ قتيل و ٠٠٠ ١ من الجرحى. وأدانت فرنسا بقوة تلك الهجمات، إلى جانب التذكير بأنها تشكّل انتهاكا للمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي، ومن شأنها أن تشكّل جرائم حرب.

وأيا كانت التدابير المتخذة بغرض الحد من التكلفة البشرية للنزاع والحد من معاناة السكان، فلا سبيل لوضع حد للمأساة الإنسانية في سوريا إلا بإيجاد حل سياسي. وعليه، يجب تهيئة الظروف المواتية لإيجاد ذلك الحل السياسي.

أولاً وقبل كل شيء، يجب على النظام أن يوقف على الفور القصف الجوي واستخدام البراميل المتفجرة والقصف العشوائي الذي يستهدف المدنيين، وهي أمور محظورة بموجب قرارات مجلس الأمن. ثانياً، ما زال هدفنا، أكثر من أي وقت مضى، تشجيع عملية انتقال سياسي حقيقي على أساس بيان جنيف (S/2012/523، المرفق)، وليس مجرد تجميل للنظام. لقد زاد بشار الأسد من اشتعال نيران التطرف والفوضى من خلال قمعه الوحشي ورفضه لأي عملية انتقالية خلال السنوات الأربع الماضية. وما دام بشار الأسد في السلطة، سيستمر تنظيم داعش وجبهة النصرة في النمو واكتساب القوة. إن الالتزام المتجدد من جانب الأمم المتحدة باستئناف العملية السياسية أمر أساسي في هذا الصدد. وبطبيعة الحال، يجب على المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، ستافان دي ميستورا، القيام بدور هام في هذا الصدد.

ويجب استئناف حوار يركز على شروط الانتقال السياسي، يستند إلى بيان جنيف ويجمع بين الأطراف المعنية الرئيسية في المجتمع الدولي. ويجب علينا أيضاً دعم مبادرات المصالحة لمختلف عناصر المعارضة السورية تحت مظلة الائتلاف الوطني السوري. فلن يُكتب النجاح لأي انتقال سياسي من دون معارضة معتدلة قوية وذات مصداقية. ومن أجل تحقيق أي تحسن دائم في الحالة الإنسانية في سوريا، سيتطلب ذلك حلاً سياسياً، سيتطلب في حد ذاته التزاماً حاسماً من قبل مجلس الأمن.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلّمت بالإنكليزية): أشكر الأمينة العامة المساعدة كانغ والمفوض السامي غوتيريس على عرضيهما القويين.

قبل عام مضى، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) الرامي إلى التصدي للكارثة في المجال الإنساني وحقوق الإنسان في سوريا. ولم تزدد الأزمات الإنسانية إلا عُمقاً كما بيّنت بوضوح الإحاطتان الإعلاميتان اليوم. فهناك أزمات متعددة. ويُقدر أن ١٢,٢ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية في سوريا. وفي هذا الوقت من العام الماضي، قيل إن ٩,٣ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وهذا يعني زيادة ما يقرب من ٣ ملايين شخص يحتاجون إلى المساعدة للبقاء على قيد الحياة، في عام واحد فقط. فلنفكر في ذلك. ولهذا السبب، فمن الأهمية بمكان أن تتعهد جميع الجهات المانحة بالتزامات سخية في مؤتمر إعلان التبرعات الإنسانية في الكويت في آذار/مارس؛ وهي التزامات تتناسب مع حجم الأزمة السورية. وهذا ما تعتزم الولايات المتحدة أن تفعله.

ومع أن المجتمع الدولي يجب أن يفي تماماً بالاحتياجات الفورية والماسّة للشعب السوري، يجب علينا أيضاً أن نواجه حقيقة أن المساعدة الإنسانية هي مجرّد ضمادة مؤقتة: ويجب أن تكون مصحوبة بمزيد من الضغط السياسي الحاد لوقف العنف والاعتداءات الواسعة الانتشار التي تغذي الأزمة.

وعلى الرغم من أن عدداً متزايداً من الناس في سوريا يحتاجون إلى المعونة الإنسانية مقارنة بأي وقت مضى، فإن نظام الأسد يبدو أيضاً أكثر عزماً على منع المعونة والتسبب في الضرر اللاحق بالمدنيين أكثر من أي وقت مضى. وقد دعا القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) الأطراف السورية إلى أن توقف فوراً الاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك من خلال القصف الجوي باستخدام البراميل المتفجرة. ولكن في السنة التي تلت اتخاذ القرار، ووفقاً للشبكة السورية لحقوق الإنسان، رمى نظام الأسد ما لا يقل عن ١ ٩٥٠ برميلا متفجرا، والتي قتلت ما لا يقل عن ٦ ٤٨٠ شخصاً، ٩٥ في المائة منهم من المدنيين. ووفقاً لما ذكره تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش الصادر في وقت سابق من هذا الأسبوع، بيّنت الصور الساتلية ما لا يقل عن ٤٥٠ موقعاً تعرّضت لأضرار جسيمة في ١٠ بلدات وقرى تسيطر عليها المعارضة في محافظة درعا، وأكثر من ١ ٠٠٠ موقع لحقت بها أضرار جسيمة في محافظة حلب في الفترة بين شباط/فبراير ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير من هذا العام. ويبين تقرير هيومن رايتس ووتش أن العديد من المواقع المتضررة تحمل علامات مميزة لأضرار انفجار ذخائر كبيرة مسقطة جواً، بما فيها البراميل المتفجرة المرتجلة الصنع والقنابل التقليدية التي تسقطها الطائرات العمودية. ولكن على الرغم من هذا الدليل الواضح، أنكر الأسد بابتهاج أن قواته تستخدم البراميل المتفجرة ودعا أياً من هذه الادعاءات بـ''القصص الصبيانية'' – وهذا اختيار مُستغرَب للكلمات ولا سيما بالنظر إلى أن ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ طفل قتلوا في الصراع حتى الآن.

يوثّق التقرير الصادر مؤخراً عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (A/HRC/28/69) العديد من الهجمات على المدنيين. ووقع هجوم منها في حي الشعّار بحلب في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. حيث أفادت التقارير بمقتل مدنيين في المنطقة بسبب البرميل المتفجر الأول في بؤرة الانفجار ودُفن غيرهم تحت الأنقاض. وعندما سارع آخرون إلى المنطقة لإخراج الناس المدفونين من تحت الأنقاض ومساعدة الجرحى، ألقت الحكومة البرميل المتفجّر الثاني. فقتل ما لا يقل عن ١٥ شخصاً في المجموع، معظمهم من النساء والأطفال. وتوفي بعض الجرحى فيما بعد في المستشفيات الميدانية، وفقاً للتقرير، بسبب الافتقار إلى اللوازم الطبية الضرورية.

ونقصُ اللوازم الطبية ليس من قبيل المصادفة؛ إنه نتيجة مصادرة نظام الأسد الروتينية للوازم الطبية والجراحية التي تنقلها قوافل الأمم المتحدة. وقد حاولت الأمم المتحدة وشركاؤها

المنفذون أن يكونوا شفافين إلى أقصى حد مع النظام السوري بالسماح للحكومة بتفتيش الشحنات العابرة لخطوط التماس، مما يتجاوز الأحكام الواردة في القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). ومع ذلك، حتى عندما تُمنح هذه الموافقات من قبل النظام على العمليات العابرة لخطوط المواجهة، يصادر النظام اللوازم الطبية مثل اللوازم الجراحية وعدّة القبالة وأدوات الإماهة، والتي يمكن أن تنقذ حياة الأمهات والرضع والأطفال الصغار. وفي القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، كان المجلس واضحاً في مطالبته جميع الأطراف بالسماح بتقديم المساعدة الطبية والكف عن حرمان المدنيين من الأغذية والأدوية التي لا غنى عنها للبقاء على قيد الحياة.

وتقرير منظمة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان الذي ذكرته الأمينة العامة المساعدة كانغ يوثّق وقوع ٢٢٨ هجمة على ١٧٩ مرفقاً طبياً منفصلا. وقد وجد الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان أن ٩٠ في المائة منها نفذتها قوات النظام. وحتى الآن، ووفقاً للأطباء المناصرين لحقوق الإنسان، تم إعدام ١٤٥ من الموظفين الطبيين أو تعرضوا للتعذيب حتى الموت في سوريا؛ ونفذت قوات الحكومة السورية أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ١٣٩ من عمليات القتل الفردية هذه.

وفي مخيم اليرموك، هناك ١٨ ٠٠٠ من المدنيين - معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين - محرومون عملياً من المساعدة ومحاطون بالأعمال القتالية. وفي عام ٢٠١٤، لم تتمكن الأمم المتحدة إلا من تقديم ما يعادل ٤٠٠ من السعرات الحرارية يوميا لكل فرد من سكان مخيم اليرموك - وهو ما يعادل كوبين من الأرز - بسبب إمكانية الوصول المحدودة للغاية التي قدمها النظام السوري. وإذا كان الأعضاء لم يروا صور الأطفال داخل مخيم اليرموك، فينبغي أن يجبروا أنفسهم على التحديق في تلك الوجوه الغائرة الناحلة والعيون التي فقدت بريقها. هذا ما فعله نظام الأسد بالأطفال، وهو لا يخضع لضغط كافٍ من جانب الداعمين له للقيام بشيء بسيط مثل السماح بمرور الغذاء. ومخيم اليرموك لا يمثل حالة شاذة: فمن بين ٢١٢ ٠٠٠ من السوريين الذين يعيشون في مناطق محاصرة، يعيش ١٨٥ ٠٠٠ منهم، أو ٨٧ في المائة، في مناطق تحاصرها قوات الحكومة السورية.

والآن، ترتكب الجماعات الإرهابية مثل داعش انتهاكات مروّعة ضد السوريين، ويجب أن نكون مصرّين ومتّحدين في إدانتنا لتلك الأهوال، وهي آخذة في التزايد. وندين بأقوى العبارات هجوم تنظيم داعش الذي وقع في ٢٣ شباط/فبراير على قرى الآشوريين المسيحيين في محافظة الحسكة بشمال شرق سوريا، حيث اختطفوا المئات من المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن، ونشارك الآخرين في المطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن المدنيين، إلى جانب جميع رهائن تنظيم داعش.

عُثر في كانون الأول/ديسمبر على أربع مقابر جماعية في دير الزور، تحوي جثث بعض من مئات الأشخاص الذين اختطفهم تنظيم داعش قبل أشهر من ذلك. وقد أنشأ التنظيم أيضاً ما يسميه ''معسكرات الأشبال''، حيث يتم تلقين الأطفال وتعليمهم كيفية استخدام الأسلحة وتنفيذ هجمات انتحارية.

وبينما ندين تنظيم داعش ونتوحد في مواجهته، يجب أن نتذكر أن نشوء هذه الجماعات المتطرفة العنيفة في سوريا لم يكن ليحدث دون الفظائع التي ارتكبها نظام الأسد. وتستمر فظائع النظام المتواصلة في كونها أفضل أداة لتجنيد المتطرفين. لذلك فإن أي خطة من شأنها أن تجمع المجتمع الدولي في تحالف مع الأسد لمواجهة هذه الجماعات المتطرفة العنيفة ستأتي بنتائج عكسية تماماً، لأن من شأنها تأجيج صعود تنظيم داعش.

لا يوجد سوى مخرج واحد من هذه الأزمة المروعة، وهو سيكون عبر حل سياسي شامل. وتحقيقاً لهذه الغاية، تضم

الولايات المتحدة صوتها مرة أخرى إلى أصوات الآخرين في الثناء على الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، ستافان دي ميستورا، من أجل وقف استخدام القنابل الجوية والمدفعية الثقيلة – ولو لفترة محدودة – في حلب، التي عانى المدنيون فيها معاناة هائلة في خضم القتال الضاري. وفي حين سيكون وفاء نظام الأسد بالالتزامات التي قطعها للسيد دي ميستورا لوقف القصف الجوي في حلب من جانب واحد والسماح بتسليم المساعدة الإنسانية دون عوائق إلى المدنيين لستة أسابيع خطوة جديرة بالترحيب، إلا أن للنظام سجلاً مزرياً في الوفاء بالتزاماته. والواقع أن هذه الالتزامات نفسها كان من المفترض أن تُنفذ في إطار القرارات التي اتخذها هذا المجلس ذاته.

لذلك، فما يهم وما علينا النظر فيه هو أفعال النظام.

وبالإضافة إلى مرور عام على اتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، فإن اليوم يصادف أيضا ذكرى أحداث رهيبة. ففي ١٥ آذار/مارس، سندخل السنة الخامسة من النزاع السوري. كما انقضت ثلاث سنوات منذ اقتحام ضباط أمن يرتدون ملابس مدنية لمكتب المركز السوري للإعلام وحرية التعبير – وهو جمعية مقرها دمشق مكرسة لتعزيز حرية التعبير – واحتجازهم لـ ١٤ من موظفيه. وقد تعرض العديد من أولئك المحتجزين للتعذيب، وفقا لما ذكره الموظفون الذين أفرج عنهم لاحقا. وكان من بين أولئك المحتجزين مدير المركز مازن درويش، الذي اتهم بارتكاب ما تسمى جرائم من قبيل نشر تقارير عن حقوق الإنسان وتوثيق أسماء أشخاص تعرضوا للتعذيب أو اختفوا أو قتلوا أثناء النزاع.

ولا يزال مازن وراء القضبان حتى اليوم، على الرغم من القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في أيار/مايو ٢٠١٤ (القرار ٦٧/٢٦٢) والذي يتضمن طلب إطلاق سراحه على الفور. وقد كتب مازن من محبسه في العام الماضي قائلا:

”لا يوجد سجن واحد في سوريا اليوم لا يوجد به أحد أصدقائي، ولا مقبرة في سوريا اليوم لا تضم رفات أحدهم“.

وفي اجتماعاتنا المنتظمة بشأن سوريا، هناك خطر من أن نعتاد على حقيقة استمرار ارتفاع عدد الأشخاص المعتقلين والمختفين والمقتولين والمشردين والمحرومين من الغذاء – من بين العديد من المعايير الأخرى للمعاناة الإنسانية. وفي الواقع، ثمة دينامية شريرة، حيث إنه مع استمرار الارتفاع في تلك الأرقام، تنخفض حساسيتنا وتتصلب مشاعرنا ويترسخ لدينا شعورنا بالحتمية.

ويجب ألاّ نسمح بذلك. ويجب أن نتذكر أن كل واحد من تلك الأعداد المتزايدة وكل شخص من هذه الملايين إنما يرمز إلى شخص آخر. ويجب علينا أن نعود إلى الالتزامات التي قطعها المجلس، كتلك التي قطعناها في قرارات ماضية بهدف ”اتخاذ المزيد من التدابير“ ”في حالة عدم الامتثال“ (القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)) ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات والتجاوزات.

ولن يزداد أثر المجلس إلا إذا تغيرت مواقف الدول الأعضاء، ولن يحدث هذا إلا إذا سلمنا بوجود أطفال مثل أطفالنا يموتون جوعا في اليرموك، وأمهات مثل أمهاتنا يمتن أثناء الولادة في حلب، لأن الإمدادات الطبية قد سُرقت من شاحنات الأمم المتحدة، أو أمهات يشعرن بأنهن لا حول لهن ولا قوة أمام حاجة أطفالهن للغذاء. وإن لم يحركنا ذلك، فلن يحركنا أي شئ آخر فعلا.

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نقدر الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمتهما الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، السيدة كيونغ – وا كانغ، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد أنطونيو غوتيريس.

لم نكن نود أن نقول هذا، ولكن عند قراءة تقرير الأمين العام عن الحالة الإنسانية في سوريا (S/2015/124)، داهمنا شعور بالموت والخراب واليأس. ويبرهن على ذلك حقيقة أنه بعد مرور أربع سنوات على بدء النزاع، فإننا توقفنا عن إحصاء أعداد أولئك الذين يموتون يوميا. وهناك أكثر من ١٢ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وقد شُرد أكثر من نصف السكان السوريين وهناك ١٦ في المائة من السكان خارج البلد.

وتدين شيلي بشدة أعمال العنف التي ترتكب ضد السكان المدنيين، أيا كان مصدرها، وبخاصة تصاعد العنف في حلب وحماة وحمص ودمشق وريف دمشق، من بين مناطق أخرى. وإننا لنشعر بالأسف إزاء استخدام أي نوع من أنواع الأسلحة، لا يميز بين المقاتلين والسكان المدنيين، وخاصة استخدام البراميل المتفجرة واستمرار القصف العشوائي والهجمات بالمتفجرات، وهو الأمر الذي زاد من عدد القتلى والجرحى والمشردين جراء النزاع. أما الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وأسر أشخاص وإعدامهم فلا يؤدي إلى شئ سوى تفاقم حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن بالنسبة للشعب السوري. وينبغي أن تتم محاسبة جميع المسؤولين أمام القانون.

ونرى أنه من الأهمية بمكان اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن تتوقف الأطراف عن وضع العقبات التي تحول دون إيصال المعونة في المناطق التي تقع خارج نطاق سيطرتها وأن توقف هجماتها المستمرة على الخدمات الأساسية والبنية التحتية. ونشدد على أهمية وضع حد للهجمات التي تشن على المدارس والمرافق التعليمية الأخرى. وتشريد الأطفال، بالإضافة إلى حرمانهم من الحق في التعليم، يزيد من خطر تهميشهم في المجتمع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب معروفة جيدا. ولهذا السبب، فإننا نؤيد الملاحظات التي أبداها الأمين العام في تقريره بأنه يجب بذل جهود عاجلة لإعادة بناء نظام التعليم السوري.

وتحث شيلي الأطراف على تنفيذ القرارات الإنسانية ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤) من أجل منع استخدام إيصال المساعدات الإنسانية كسلاح من أسلحة الحرب. ونشدد على الحاجة الملحة إلى تحرير المناطق المحاصرة، التي يوجد فيها أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، وضمان حصول السكان على الأدوية واللوازم الطبية.

ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن التقدير لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها وشركائها في التنفيذ على الجهود الحثيثة التي يبذلونها للتعامل مع الأزمة الإنسانية المأساوية في سوريا وفي المنطقة في ظل مناخ بالغ التعقيد ويتسم بانعدام الأمن. وتدين شيلي الهجمات المستمرة بلا نهاية على العاملين في المجال الإنساني بعد أقل من سنة من اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بالإجماع، والذي يكفل حماية هؤلاء العاملين وأمنهم.

وختاما، نود أن نؤكد مجددا على أنه لا يمكن التغلب على الأزمة الإنسانية إلا إذا تمكنا من التوصل إلى حل سياسي شامل للجميع للأزمة، وبالتالي ينبغي لنا أن نواصل تشجيع البحث عن حل من هذا القبيل. وإننا لنقدر المبادرات المتخذة في الاجتماعات التي عقدت في القاهرة وموسكو، والتي ذكرها الأمين العام في تقريره، والتي تشكل خطوة أولى. ونأمل أن يمكن استكمالها بإجراء عمليات حوار أخرى على أساس بيان جنيف. ونكرر الإعراب عن دعمنا للمبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، في تنفيذ هذه المهمة.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لا تزال ماليزيا تشعر بقلق عميق إزاء جسامة الحالة الإنسانية المتدهورة واستمرارها في سوريا. فأطراف النزاع مستمرة في تصعيد الحالة في محاولة يائسة لهزيمة إحداها الأخرى، متناسية ما تجلبه من حصيلة موت شنيعة وخراب ودمار على الشعب السوري في البلد نفسه الذي تدعي أنها تحارب من أجله.

ونثني على وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركائها على التزامهم وتفانيهم من أجل إيصال المساعدة الإنسانية إلى الشعب السوري على الرغم من مجابهة العديد من التحديات. وبينما نثني على تعاون أطراف النزاع في تيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين والسماح بذلك، فإننا نشعر بالقلق من استمرار العقبات البيروقراطية والإدارية، مثل حالات التأخير في الرد على طلبات السماح بإيصال المساعدات الإنسانية والقيود وأشكال الحظر المفروضة على اللوازم الجراحية وغيرها من الإمدادات الطبية. فتلك العقبات بالتأكيد لا تساعد المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى التخفيف من حدة الحالة الإنسانية المتردية بالفعل وتخفيف معاناة الشعب السوري على أرض الواقع. وندعو الحكومة السورية إلى زيادة تيسير نقل الإمدادات الإنسانية، ولا سيما إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها. ويجب أن تلتزم جميع أطراف النزاع بتنفيذ القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ويجب ألا يُسمح لها بإحباط أهداف هذين القرارين.

ونشيد باستضافة دولة الكويت للمؤتمر الدولي الثالث لإعلان التبرعات الإنسانية، الذي سيعقد في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥. وتتطلع ماليزيا إلى المشاركة في هذا المؤتمر لإظهار تضامننا مع الشعب السوري. ويحدونا الأمل في أن يساعد المؤتمر على سد بعض ثغرات تمويل خطة الاستجابة لسوريا لعام ٢٠١٥.

ونشكر لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية على إصدارها مؤخرا للتقرير التاسع (A/HRC/28/69).

وإننا لنشعر بالفزع إزاء استمرار انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والفظائع التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في سوريا. وفي هذا الصدد، نقدر النهج الذي يركز على الضحايا الذي اعتُمد في تقارير التحقيق عن ادعاءات بوجود تعديات على حقوق الإنسان وحدوث انتهاكات في سوريا. ومع ذلك، يؤسفنا أن اللجنة لم تتمكن حتى اليوم من دخول البلد لتمكينها من الوفاء بولايتها بمزيد من الفعالية.

أما الفظائع اللا إنسانية وعهد إرهاب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في المناطق الخاضعة لسيطرته فقد فاقمت من حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية الخطيرة بالفعل في سوريا. وتدين ماليزيا بشدة اختطاف أكثر من مائة من الآشوريين مؤخرا في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ وقتلهم على يد داعش في شمال شرق سوريا. ومرة أخرى تدل هذه الفظائع على وحشية داعش وتعصبه وأيديولوجياته المتطرفة ضد أتباع كل الديانات والأعراق والجنسيات. وتؤيد ماليزيا بقوة الرأي القائل بأن مرتكبي جميع الانتهاكات والفظائع الخطيرة الذين ينعمون حتى الآن بالإفلات من العقاب لا يمكن أن يمضوا دون عقاب؛ يجب تقديمهم إلى العدالة لتتم مساءلتهم.

وتؤيد ماليزيا الجهود التي يبذلها السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، في السعي إلى التوصل لحل سياسي شامل للأزمة السورية على أساس بيان جنيف. ونشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها السيد دي ميستورا مع الأطراف ذات الصلة فيما يخص ترتيبات التجميد المقترحة. ويحدونا عظيم الأمل في أن تضمن أطراف النزاع تفعيل اقتراح ”التجميد“ في حلب، وينبغي أن تنظر الأطراف المتنازعة إليه باعتباره تدبيرا لبناء الثقة يرمي إلى تيسير العمليات الإنسانية، وباعتباره فرصة لاستئناف الحوار والعملية السياسية.

وتكرر ماليزيا رأيها القائل بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للتراع السوري. وتعتقد ماليزيا اعتقادا راسخا بأن مستقبل سوريا ينبغي أن يحدده الشعب السوري نفسه من خلال عملية سياسية بقيادة سورية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم إجراء عملية انتقال سياسي شاملة للجميع وتعزيزها وتشجيعها وتيسيرها والاستمرار في بذل الجهود لتعزيز إجراء المصالحة الوطنية في سوريا. وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا بجميع المبادرات الدبلوماسية، مثل مبادرتي القاهرة وموسكو، وتدعمها من أجل محاولة استئناف الحوار السياسي بين الأطراف المتنازعة. كما ندعو الأطراف ذات التأثير إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تشجيع الأطراف المتنازعة سعيا إلى التوصل لحل سلمي وسياسي.

ومع ذلك، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه يجب أن يكون هناك استعداد من جانب أطراف التراع ذاتها لإيجاد حل سياسي له. ويمكن للمجتمع الدولي أن يفعل الكثير. وستكون الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بلا معنى وستذهب سدى إن لم يبذل الأطراف جهودا واعية ومخلصة لإنهاء التراع والسعي إلى إيجاد حل سلمي وسياسي.

السيد راميريس كارينيو (جمهورية فترويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة بشأن الجمهورية العربية السورية عن تنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بشأن المساعدة الإنسانية. كما نود أن نشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد أنطونيو غوتيريس، والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة كيونغ - وا كانغ.

عند تناولنا للحالة الإنسانية في سوريا، يتعين علينا أن نتكلم بوضوح أمام المجتمع الدولي. ولا يمكننا تناول هذه المشكلة دون الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى اندلاع التراع المسلح وما يترتب عليه من أثر مدمر على البلد، ولا سيما على السكان المدنيين، ضحايا العنف. وفي انتهاك للقانون الدولي، دعمت قوى أجنبية - ماليا وبأشكال أخرى - الجماعات المسلحة والإرهابيين من أجل تعزيز الإطاحة بالنظام الشرعي في سوريا عن طريق العنف، متجاهلة بذلك حق البلد في تقرير مصيره. كما أن هذه الأعمال غير القانونية قد عرضت وحدة سوريا وسلامتها الإقليمية وسيادتها واستقلالها السياسي للخطر.

وترفض فترويلا الحروب، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفظائع التي تنشأ نتيجة التعصب الديني والسياسي والإثني. وإننا لنشعر بالسخط والأسف إزاء حقيقة تدخل بلدان أخرى، الأمر الذي قد أدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والعسكري في المنطقة وجلب الكثير من المعاناة للشعب، مما أدى إلى ارتكاب أعمال وحشية تهدد البشر. وقد أدى تمويل الحرب إلى تصعيد في الأزمة بهدف الإطاحة بحكومة الرئيس بشار الأسد. وقد تم توفير القدرة العسكرية والأسلحة للجماعات الإرهابية التي تعمل اليوم على توسيع نطاق ما ترتكبه من أعمال وحشية، وقد دمرت البلد.

ولا يمثل وجود الجماعات الإرهابية مشكلة في سوريا وحدها، فتوسيع نطاق أعمالها يؤثر حاليا على البلدان المجاورة وتهدد بتوسيع نطاق وجودها وسيطرتها على أقاليم أخرى. ولذلك السبب تود جمهورية فترويلا البوليفارية أن تكرر التأكيد على أن السبيل الوحيد لوقف الأزمة الإنسانية يتوقف على إيجاد حل سياسي شامل للجميع ومتفاوض عليه للتراع. وبناء على ذلك، ينبغي أن يكون هناك وقف فوري لإطلاق النار من أجل المساعدة على تحقيق سلام وطيد ودائم يضمن إجراء المصالحة في هذا البلد العربي الشقيق.

ونؤكد من جديد التزامنا باحترام وحدة سوريا واستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، بما يتماشى مع مقاصد ميثاق

الأمم المتحدة ومبادئه. وندعم المبادرات التي تهدف إلى السعي لتحقيق السلام في سوريا. ولذلك، نرحب بالجهود الدبلوماسية التي تبذل في موسكو والقاهرة بهدف مساعدة الأطراف والتوصل لحل سلمي للتراع. ونشجع الجهود الدبلوماسية الجارية من خلال عقد المناسبات المقبلة. وعلاوة على ذلك، يود بلدنا أن يعرب عن دعمه الثابت للإجراءات التي يضطلع بها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، الذي أظهر في تقريره الأخير تفاؤلا بشأن السلام، وفي الوقت نفسه أعرب عن أن حكومة الأسد تشكل جزءا من الحل في معادلة هذا التراع المسلح.

وفي هذا الصدد، يؤيد بلدنا تنفيذ آلية التجميد – وقف إطلاق النار في حلب – بغية الإسهام في تخفيف وطأة الحالة الإنسانية المأساوية التي يعاني منها السكان المدنيين ضحايا التراع المسلح. ويجب أن نبني الثقة بين الأطراف وأن نتيح فرصة لتحقيق السلام.

وقد لاحظنا مع القلق آخر المعلومات التي وردت عن الحالة الإنسانية في سوريا. ويرسم تقرير الأمين العام الثاني عشر (S/2015/124) صورة حرجة للحالة في حلب، والرقة، وحمص، ودمشق، والحسكة، من بين أماكن أخرى. ونشعر بالقلق إزاء الآثار الإنسانية الناجمة عن الأزمة في سوريا، والتي تمتد إلى الدول المجاورة.

وبالنظر إلى التحديات الناشئة نتيجة لذلك التراع الذي طال أمده، نعرب عن تقديرنا لعمل الوكالات الإنسانية ونثني عليه. ونحن نرفض الفكرة الشائعة بأن تلك الوكالات هي ضحية للعنف والأهداف العسكرية. ومع ذلك، فإننا ننظر بعين القلق إلى حقيقة أن تلك القوة غير العادية التي تمثلها الوكالات الإنسانية تعرقلها تصرفات المنظمات الإرهابية العاملة في سوريا والتي، كما يشير التقرير، تسرق المساعدات الإنسانية من الوكالات المتعددة الأطراف مثل برنامج الأغذية العالمي لأسباب دعائية. وثمة حاجة للالتزام الصارم بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة فيما يتعلق بإيصال المساعدة الإنسانية للشعب السوري. ويتعين تنسيق كل المساعدات الإنسانية مع الحكومة السورية، ويجب ألا تصل تلك المساعدات إلى الجماعات الإرهابية.

ونحن ننظر بقلق إلى تشريد الملايين من المدنيين نتيجة للحرب. ولذلك، تعرب فترويلا عن تقديرها لتضامن البلدان المجاورة التي تقدم المساعدة للاجئين السوريين في أراضيها. إن الوضع الإنساني المعقد الذي يؤثر على السكان المدنيين السوريين يتطلب جهداً متواصلاً من المجتمع الدولي من حيث تأمين الموارد المالية الضرورية لتخفيف أوجه النقص في الغذاء والدواء والخدمات الأساسية الأخرى التي نشأت بسبب التراع المسلح. والأموال المتاحة حالياً ليست كافية لمعالجة الأزمة، وعليه، فإننا ندعو مجتمع المانحين إلى الوفاء بتعهداته إسهاماً في تلك الجهود.

وإننا ندين الهجمات المتعمدة التي شُنت ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، فضلاً عن الأعمال الإرهابية التي تُرتكب في سوريا، بغض النظر عن مرتكبيها. وندعو الأطراف إلى الاحترام الكامل لقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب، إعمالاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. كما ندين تجنيد الأطفال وفصل الأسر عن بعضها من قبل الجماعات المسلحة في سوريا. ونطالب تلك الأطراف بوضع حد لتلك الممارسات التي تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي، وللصكوك القانونية ذات الصلة بالأخص.

أخيراً، فإننا نؤكد أن التغلب على المشاكل الإنسانية الناجمة عن الحرب والتي تسبب المعاناة للسكان المدنيين في سوريا سوف تنطوي بالضرورة على إجراء حوار شامل، دون أي شروط، والتوصل إلى حل سياسي تفاوضي للتراع. والتزام

الأطراف بتحقيق السلام والاستقرار في البلد بدون تدخل أجنبي أمر أساسي. ولا بد للمجتمع الدولي أن يدعم كل الجهود الدبلوماسية لتحقيق تلك الغاية.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نتقدم بالشكر للسيدة كانغ والسيد غوتيريس على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين. وقد استمعنا بانتباه إلى المعلومات المقدمة من زملائنا في مجلس الأمن. ونحن ممتنون للعاملين في المجال الإنساني والوكالات الإنسانية إذ يعملون تحت النار في سوريا، مجازفين بأرواحهم في محاولة للتخفيف من المعاناة. ونتفهم العبء الثقيل الذي تتحمله الدول المجاورة نتيجة تدفق اللاجئين السوريين إليها.

ولا يخفى على الجميع أن الصعوبات التي يواجهها المدنيون السوريون حالياً في الحصول على المساعدة الإنسانية العاجلة إنما تُعزى إلى الوضع الأمني المعقد، ونشاط الجماعات الإرهابية بالأخص. وتقلقنا خصوصاً حالة السكان في محافظتي الرقة ودير الزور، حيث تسيطر عليهما ما تسمى الدولة الإسلامية. ويمكننا القول إنه يوجد في تلك المناطق زهاء ٦٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المحتاجين المحرومين من الوصول إلى المساعدة الإنسانية. وقد تفاقم الوضع بإغلاق المكاتب الإنسانية في الرقة، التي كانت توفر الأدوية والمستلزمات الطبية.

لقد أزعجنا للغاية أن نسمع أن الدولة الإسلامية تسرق المساعدات الإنسانية من وكالات الأمم المتحدة ثم توزعها تحت رايتها. ونحن نفهم أننا يجب أن نحاول بكل الوسائل القانونية الممكنة تقديم المساعدة الإنسانية للمدنيين الذين يعيشون في مناطق خاضعة لسيطرة الإرهابيين، مع كفالة الضمانات المناسبة لمنع وقوع مثل تلك الحوادث الصارخة.

وإذ أتطرق إلى التقرير الأخير للأمين العام بشأن الحالة الإنسانية في سوريا (S/2015/124)، نود أن ندعو إلى إجراء تقييم سليم للإرهابيين وأعمالهم. فمن غير المقبول أن نشير إلى كيانات مدرجة على قوائم جزاءات مجلس الأمن، بما فيها جبهة النصرة والدولة الإسلامية، باعتبارها ”المعارضة“. فهذا أمر غير مقبول تماماً وغير صحيح سياسياً. ولا يمكن أن يحدث مرة أخرى.

وما زلنا نشعر بالصدمة إزاء الأعمال الصارخة والمقيتة للإرهابيين. وبالأمس، أدان مجلس الأمن بالإجماع وبقوة اختطاف الدولة الإسلامية أكثر من ١٠٠ من المسيحيين في شمال شرق سوريا. ويعرقل الإرهابيون وصول الشحنات الإنسانية إلى مخيم اليرموك للاجئين. ومن غير المقبول أيضا تلك الجرائم التي ترتكبها جماعات أخرى مناوئة للحكومة، تقوم بإطلاق النار عمداً على المناطق السكنية في المدن السورية باستخدام قذائف الهاون والأسلحة شديدة التدمير. وفي الشهر الماضي، حصدت عمليات القصف تلك أرواح ١ ٤٤٠ شخصاً، بينهم أطفال، وأصيب أكثر من ٢٠٠ شخص.

وإننا ندعو طرفي النزاع السوري – الحكومة السورية والمعارضة – إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن واحترام القانون الدولي الإنساني. ونشاطر مجلس الأمن القلق بشأن حالة النظام التعليمي في سوريا. وسيكون من المستصوب لوكالات الأمم المتحدة، التي تبذل الكثير من الجهد لتخفيف الوضع الإنساني، أن تشارك بفعالية في عملية إعادة بناء المدارس ومؤسسات التعليم بعد الثانوي لتدريب المعلمين. وهذا أمر مهم للغاية بالنسبة للمدن التي يعود إليها اللاجئون والمشردون داخليا، بما في ذلك حمص وعين العرب.

وندعو وكالات الأمم المتحدة لدعم التعاون البناء مع السلطات السورية. ونحن مقتنعون بأن ذلك هو أحد الشروط المسبقة الرئيسية للمشاركة والمساعدة الإنسانية البناءة. كما نشجع الحكومة السورية لكي تكون على اتصال وثيق بوكالات الأمم المتحدة الإنسانية.

ختاماً، فإننا نتفق مع رأي الأمين العام بأن حل النزاع السوري لن يتأتى عسكرياً ولا إنسانياً ولكن يجب أن يكون سياسيا. وهذا ما يعمل الاتحاد الروسي من أجله منذ بداية الأزمة، جنباً إلى جنب مع السوريين، في إطار حوار داخلي بين السوريين على أساس إعلان جنيف (S/2012/522، المرفق). هذا هو هدفنا في سياق الجهود المعقدة للغاية الجارية مع الأطراف والمبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا. ونتوقع من الحكومة السورية والمعارضة السورية أن تبذلا جهداً إضافياً لضمان نجاح الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص، ومن ثم اتخاذ الخطوات الأولى صوب استعادة السلام في الجمهورية العربية السورية.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين على عروضيهما وأثني عليهما لريادتهما الفعالة في الجهود المتعددة الأبعاد المستمرة لمعالجة الوضع الإنساني في سوريا.

وفقا للتقرير الأخير للأمين العام (S/2015/124)، هناك عوامل مختلفة أسهمت في تفاقم الوضع الإنساني في سوريا. فالصراع الدائر، والعراقيل الإدارية، وعدم كفاية التمويل وأثر فصل الشتاء، كلها أسهمت بطرق مختلفة في جعل تقديم المساعدة لمن هم في أشد الحاجة إليها أكثر صعوبة.

وبالرغم من تلك التحديات، نجحت الأمم المتحدة وشركاؤها في إيصال المواد الغذائية وغير الغذائية والمياه والإمدادات الطبية إلى أعداد كبيرة نسبياً من الأشخاص الذين يستخدمون الشحنات القادمة من تركيا والأردن.

ونود أن نعرب عن امتناننا لحكومتي تركيا والأردن لدعمهما المستمر لآلية الأمم المتحدة للرصد.

ونيجيريا تقدر دعم السلطات السورية، على المستويين الوطني والمحلي، للجهود الإنسانية. ولكن نود مناشدتها من أجل سرعة الموافقة على شحنات المساعدات بغية مساعدة الأمم المتحدة وشركائها على توطيد النجاحات التي تحققت في التعامل مع الوضع الإنساني في سوريا حتى الآن. ونيجيريا تحث جميع الأطراف بقوة على الامتناع عن عرقلة الإمدادات إلى المناطق التي تقع خارج نطاق سيطرتها. وينبغي لها أيضا أن تكف عن تقييد الوصول الإنساني داخل المناطق التي تسيطر عليها، لأن هذا التقييد يشكل انتهاكاً سافراً للقانون الإنساني. وعلى كل الأطراف أن تحترم المبادئ الإنسانية وتضمن رفاه المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، في المناطق الخاضعة لسيطرتها

وتقر نيجيريا مع التقدير العميق بالتضحيات الهائلة من جانب الأردن وتركيا ولبنان وغيرها من البلدان التي تستضيف اللاجئين السوريين. ونثني على العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون في ظروف صعبة على أرض الواقع في سوريا. ونحث المانحين على زيادة دعمهم للجهد الإنساني السوري. وكما أكد مختلف المتكلمين عصر هذا اليوم، فإن الحل المستدام الوحيد للأزمة الإنسانية في سوريا يكمن في التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وما لم يتحقق ذلك، وإلى أن يتحقق، سيستمر الوضع الإنساني الصعب في البلد على الأرجح. ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف على التعاون مع المبعوث الخاص دي ميستورا والدخول في حوار، بهدف التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع.

السيدة ياكوبونيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السيدة كيونغ – وا كانغ، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد أنطونيو غوتيريس، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

إننا نواجه أكبر أزمة إنسانية عرفها العالم، وهي ذات أثر خطير على السلم والأمن الدوليين. فالمحاصرون من المدنيين واللاجئين والنازحين داخلياً ينتظرون بفارغ الصبر انتهاء نزيف الدماء الذي لا معنى له في سوريا. والأرقام تتحدث

عن نفسها. فمنذ بدء النزاع، قتل ٢٠٠ ٠٠٠ شخص؛ وهناك ١٢,٢ مليون شخص آخرين، نصفهم من الأطفال، في حاجة إلى المساعدة الإنسانية الفورية، فضلاً عن ٣,٨ مليون لاجئ. وقد فر آلاف المدنيين من ديارهم، بحثاً عن ملاذ في أي مكان يمكنهم الوصول إليه، ويخاطر بعضهم بحياته بعبور البحر الأبيض المتوسط، ويجد البعض أنفسهم محاصرين في منطقة الحرب في الأرض الحرام. والبلدان المضيفة، تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر، كانت سخية مع اللاجئين السوريين. وحتى يمكنها مواجهة ذلك التحدي غير العادي، فإنها تحتاج إلى المزيد من العون والمساعدة الإنمائية.

وقد حددت القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) الالتزامات الأساسية بموجب القانون الدولي الإنساني التي ينبغي أن تحترمها جميع الأطراف دون قيد أو شرط وفي جميع الأوقات. ولم ينجز شيء منها حتى الآن. وعلى العكس من ذلك، استمر القصف الجوي العشوائي، بما في ذلك البراميل المتفجرة التي تسقطها قوات الأسد، والقصف من قبل المعارضة المسلحة والقتل على يد الإرهابيين والمتطرفين، بشكل يومي. ونحن نشهد الرفض المتعمد من جانب نظام الأسد للاضطلاع بالمسؤولية الأساسية عن حماية سكانه المدنيين.

ما من أحد في مأمن في سوريا اليوم. فالمئات من العاملين في المجالين الطبي والإنساني يقتلون. وتتعرض المدارس للهجوم والنهب والتدمير. كما أن الصحفيين والناشطين الذين يوثقون الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان معرضون للاختفاء والاحتجاز والتعذيب والقتل. وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية تُقترف من قبل نظام الأسد، فضلاً عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية والمتطرفة، التي وثقت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية كماً هائلاً من الأدلة ضدها. ونحن ندين بلا تحفظ الانتهاكات الواسعة النطاق والممنهجة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والانتهاكات والتجاوزات البشعة لحقوق الإنسان التي ترتكبها أطراف النزاع السوري كافة.

وإننا نقدر كثيراً عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية. فالعنف وانعدام الأمن وخطوط التماس المتغيرة والتدخل المتعمد في العمليات وإغلاقها والإجراءات الإدارية المعوقة ونقص التمويل، كلها عوامل ما زالت تعرقل الوصول الإنساني ووصول المساعدات الإنسانية في شتى أنحاء سوريا في الوقت المناسب وبشكل فعال. والنداء الإنساني لعام ٢٠١٥ بشأن سوريا قد زاد بمقدار اثني عشر ضعفاً منذ بداية الأزمة. بيد أن القليل من المساعدة الإنسانية هو ما يصل إلى المحتاجين، وبكميات هي أبعد كل البعد عما يكفي لمساعدة من يعانون على نحو مستدام. ولكن علينا أن نواصل العمل. ومن واجبنا الإنساني والأخلاقي مساعدة من هم في حاجة ماسة. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيباً حاراً بالمؤتمر الثالث لإعلان التبرعات من أجل سوريا الذي سيعقد في الكويت قريباً.

وما من حل عسكري أو إنساني لهذه الأزمة. ولا بد من إيجاد تسوية سياسية. وعلى المجلس أن يبذل جهداً أكبر للدفع إلى حل سياسي حقيقي ومستدام، على أساس إعلان جنيف (S/2012/522، المرفق) والمعالجة الشاملة لتطلعات ومعاناة السوريين كافة. ونحن ندعم المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، في جهوده الرامية للحد من العنف، كمنطلق أساسي نحو عملية سياسية يقودها السوريون بصدق في نهاية المطاف. وعلى جميع أطراف النزاع أن تمتثل امتثالاً تاماً للقرارات ذات الصلة دون إبطاء. كما نؤيد تماماً مطالبة الأمين العام برفع الحصار عن ٢١٢٠٠٠ شخص على

الفور، وكفالة وصول الإمدادات الطبية والجراحية إلى جميع أنحاء البلد ووضع حد لممارسة استخدام الحرمان من الخدمات الأساسية كسلاح للحرب وإعادة بناء النظام التعليمي في سوريا وحظر استخدام البراميل المتفجرة.

أخيراً، يجب أن يفي المجلس بنيته المعلنة لاتخاذ المزيد من التدابير في حال استمرار عدم الامتثال. لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة. وينبغي ألا يغيب عن بالنا دور المحكمة الجنائية الدولية، وإن كان تقاعس المجلس في أيار/مايو قد أعطى لكل الجناة رخصة للقتل والتعذيب والاغتصاب مرة أخرى. إن العدالة والمساءلة شرطان أساسيان لتحقيق سلام دائم في سوريا لجميع السوريين.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المفوض السامي غوتيريس والأمينة العامة المساعدة، السيدة كانغ، على إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى العمل الممتاز الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للتخفيف من معاناة الشعب السوري. وأرحب بعقد جلسة اليوم في شكل مفتوح. فمن الأهمية بمكان أن نعبر عن الفزع الذي يتملكنا إزاء حجم الأزمة الإنسانية في سوريا والبلدان المجاورة لها، وأن تُسمع إدانتنا للأسد ونظامه الوحشي واضحة وبصوت عال خارج هذه القاعة.

سيشهد الشهر القادم بداية السنة الخامسة للتراع في سوريا. وأكثر من ٢٢٠ ٠٠٠ شخص قد لقوا حتفهم وبات ١٢,٢ مليون شخص يعتمدون على المساعدة الإنسانية. ونزح قرابة نصف سكان سوريا؛ وفر ٧,٦ مليون شخص من ديارهم داخل سوريا ولجأ ٣,٨ مليون آخرين إلى بلدان مجاورة، مما تسبب في تحديات أمنية واقتصادية واجتماعية جسيمة لكل جيران سوريا، وبالأخص لبنان والأردن وتركيا.

وقد سمعنا تلك الإحصاءات في المجلس مراراً، لكننا عجزنا عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد لذلك التراع الرهيب. ونظام الأسد يتحمل المسؤولية المباشرة عن هذا الوضع.

وتزعم بعض الدول الأعضاء أن الإرهاب يكمن في قلب التراع، ولكن رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية كان واضحاً للغاية بشأن تلك النقطة في الأسبوع الماضي حين قال إن الإرهاب لم يكن سبب التراع ولكن نتيجة له. فنظام الأسد يواصل استهداف المدنيين واستخدام البراميل المتفجرة والأسلحة الكيميائية بشكل عشوائي. كما أنه مستمر في إساءة معاملة المحتجزين واستخدام الجنود الأطفال، وحرمان المدنيين من الوصول إلى الإمدادات الطبية الأساسية ومعاقبتهم بشكل جماعي من خلال الحرمان من الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء. وقد هيأ ذلك بيئة ولدت منظمات إرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. والأعمال التي يقوم بها الأسد، وغيرها مما أوردته لجنة التحقيق، تشكل انتهاكات سافرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وترقى إلى حد الجرائم ضد الإنسانية. وكما ذكرتنا السيدة كانغ، الأمينة العامة المساعدة، لا بد من وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب المشينة في سوريا ومساءلة مرتكبي تلك الجرائم.

كما ينبغي ألا نتجاهل الأعمال البشعة التي يرتكبها تنظيم داعش والجماعات المتطرفة الأخرى، والتي تشمل العنف الجنسي والاختطاف والتعذيب. ومن الواضح بشكل جلي أن الحالة في سوريا ينبغي أن تحال إلى المحكمة الجنائية الدولية.

والانتقال السياسي عن طريق التفاوض استنادا إلى بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) هو السبيل المستدام الوحيد لإنهاء هذا الرعب. ونرحب بالجهود التي يبذلها مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا للتوصل إلى اتفاق على وقف الهجمات الجوية وبالمدفعية الثقيلة في حلب، والذي قد يشكل

الخطوة الأولى نحو عملية سياسية أوسع نطاقا. ونشجع السيد دي ميستورا على العمل مع كل من النظام والمعارضة المعتدلة من أجل بلورة هذا الاقتراح. غير أن التجربة تبين أنه ينبغي لنا ألا نأخذ وعود النظام على محملها الظاهر. وعلى وجه الخصوص، يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتجنب مأساة مثل تلك التي وقعت في حمص.

ويجب على النظام السوري أن يتيح إمكانية أكبر لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة. فهناك الآن أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص يعيشون تحت الحصار، ويخضع ٨٠ في المائة من هؤلاء الأشخاص للحصار من قبل قوات النظام. وهناك ٤,٨ مليون شخص آخر لا يزالون يعيشون في مناطق خطرة يصعب الوصول إليها. وفي العام الماضي، قدمت الأمم المتحدة ضعف عدد الطلبات للسماح بمرور قوافل المعونة عبر خطوط المواجهة مقارنة بما قدمته في عام ٢٠١٣، غير أنها وصلت إلى أقل من نصف عدد الأشخاص الذين أمكن إيصال المعونة إليهم في ذلك العام. وبعد مرور عام على اتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، فإن هذا أمر غير مقبول بالمرة. ويجب أن نحافظ على المكاسب القليلة التي أحرزناها في ما يتعلق بالوصول عبر الحدود، وأن نكون حازمين في ممارسة الضغط على نظام الأسد لإتاحة إمكانية الوصول إلى مناطق أخرى. وأنا أدعو جميع أعضاء المجلس وغير الأعضاء فيه إلى المشاركة في جهودنا في هذا الصدد.

فقد تمكنا من إحداث تغيير حيثما توفرت لنا إمكانية الوصول. ومر أكثر من عام على آخر بلاغ عن حالة إصابة بشلل الأطفال، وحالت المساعدة الدولية دون حدوث مجاعة وسوء تغذية جماعي. ومع ذلك، فإن التمويل لا يساير الاحتياجات على أرض الواقع. فاحتياجات الشعب السوري آخذة في الازدياد بمعدل يزيد ست مرات على معدل التمويل. وتبلغ قيمة النداءات التي وجهتها الأمم المتحدة بشأن سوريا والمنطقة لعام ٢٠١٥ حاليا ٨,٤ بلايين دولار، بزيادة نسبتها ٤٠ في المائة عن العام الماضي. وأظهرت الكويت قيادة عظيمة بموافقتها على استضافة المؤتمر الدولي الثالث لإعلان التبرعات بخصوص الأزمة السورية في الشهر القادم. ويجب أن نقابل ما أظهرته الكويت من قيادة بالتعهد بتقديم الدعم اللازم للتصدي للأزمة المتفاقمة. إن أرواح مئات الآلاف من البشر في خطر.

والمملكة المتحدة مصممة على القيام بدورها. وأعلنت وزيرة الدولة للتنمية الدولية، خلال الزيارة التي قامت بها مؤخرا إلى الأردن، عن توفير تمويل إضافي قدره ١٥٤ مليون دولار، ليرتفع حجم المساعدة المقدمة من المملكة المتحدة لأغراض الإغاثة الإنسانية في سوريا إلى ١,٢ بليون دولار. ويشمل هذا المبلغ ١٤٥ مليون دولار لتوفير التعليم والحماية للأطفال المتضررين من الأزمة ورعاية المصابين منهم بصدمات، وللمساعدة على منع ضياع جيل من السوريين. وأدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى القيام بدورها والتعهد بتوفير مزيد من التمويل في مؤتمر الكويت.

أود أن أختتم حديثي بتوجيه الشكر مرة أخرى إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد غوتيريس، والأمينة العامة المساعدة كانغ على إحاطتيهما الإعلاميتين. فإن إسهاماتهما وإسهامات الخبراء في الميدان مفيدة جدا لأعضاء المجلس. وينبغي أن نكون منفتحين للاستماع إلى إحاطات إعلامية أخرى من هذا القبيل، بما في ذلك من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والنشطاء السوريين في الأشهر القادمة.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر السيدة كيونغ – وا كانغ والسيد أنطونيو غوتيريس على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين جدا بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، وكذلك على جهودهما الدؤوبة من أجل التخفيف من معاناة المدنيين الكُثُر المتضررين من هذه الحرب الأهلية. وتشيد أنغولا أيما إشادة بنوعية عملهما

والجهود التي يبذلانها لتقديم الوقائع إلى مجلس الأمن. وقد قاما بعملهما، وعلى المجلس الآن التداول، بنفس القدر من الشجاعة والموضوعية، بشأن الوقائع التي عُرضت عليه.

كما جرت إحاطتنا علما، فإنه من المؤسف بشدة أن الحالة الإنسانية الكارثية في سوريا مستمرة في التدهور. واستمرار القتال العنيف والازدراء التام للقانون الدولي الإنساني يشكلان عبئا ثقيلا جدا على السكان المدنيين، الذين ما زالوا يعانون من ظروف مأساوية، بما في ذلك الوفاة والمرض والمجاعة والتشريد، في حين أن المجتمع الدولي ما زال غير قادر على إيجاد السبل الكفيلة للتوسط بنجاح في إيجاد حل سلمي للصراع. وعلاوة على ذلك، وبسبب الخلافات السياسية، فإن المجتمع الدولي غير قادر على تقديم إسهام مجد بقدر أكبر لوضع حد لمعاناة النساء والأطفال والسوريين المحبين للسلام.

وتشهد الأعداد المذهلة من السوريين المشردين دوليا واللاجئين في البلدان المجاورة على حجم الكارثة الإنسانية التي أصابت الشعب السوري. وفي الواقع، فإن السكان المدنيين هم الضحية الرئيسية لهذه الحرب الوحشية. وتقع جرائم الاغتصاب والعنف الجنسي والاختفاء القسري والتشريد القسري وتجنيد الأطفال والإعدام بإجراءات موجزة على أساس يومي. ويرتكب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية انتهاكات لحقوق الإنسان، ويشكل التقدم السريع لهذه الجماعات في مناطق واسعة من الأراضي السورية عنصرا إضافيا للقلق. ولا يرجع هذا القلق إلى ما لذلك من تأثير شديد على السكان المدنيين في سوريا فحسب، ولكنه يعود أيضا إلى الانتشار السريع لها في معظم أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجهما. ولا بد من وقف أولئك الإرهابيين، وهزيمتهم في نهاية المطاف.

ومن المؤسف جدا أن أطراف الصراع السوري لا تزال تسعى إلى إيجاد حل عسكري فيما لا تبدي أي التزام بالتسوية السلمية بغية التوصل إلى الحل السياسي الشامل للجميع الذي ما فتئنا ندعو إليه منذ فترة. ومن الأهمية القصوى بمكان أن يواصل المجتمع الدولي ممارسة الضغط من خلال حث جميع الأطراف المعنية على أن تعي تماما حجم الأزمة الإنسانية وضمان السماح لوكالات الإغاثة بتقديم المساعدة اللازمة إلى المدنيين المحتاجين.

وفي ظل وجود نحو ١٢ مليون شخص لا يجدون المساعدة الإنسانية الأساسية، فإن حماية المدنيين تشكل أولوية مطلقة. ويمثل علاج وإجلاء الجرحى وتوفير الغذاء والمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية والرعاية الصحية والمأوى بعض المهام الأساسية والملحة التي يجب السماح للوكالات الإنسانية بأدائها دون تدخل أو إعاقة. وفي الحقيقة، من الصعب أن نتصور أن أكثر من ثلاثة ملايين من المواطنين السوريين قد أُجبروا على اللجوء إلى البلدان المجاورة. وتلك البلدان، ولا سيما لبنان، تقترب من نقطة تشبع خطرة حيث يوجد هناك ما يزيد على مليون لاجئ في حاجة إلى المأوى والخدمات الأساسية الأخرى. وفي العراق والأردن وتركيا، فإن الحالة مزرية بنفس الدرجة حيث أن حكومات عاجزة بصورة متزايدة عن تلبية الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية، لهذا العدد الكبير من اللاجئين. وتتعهد أنغولا بالتضامن مع البلدان المجاورة لسوريا. ونحن نتطلع إلى نجاح المؤتمر الدولي الثالث لإعلان التبرعات والذي ستستضيفه الكويت.

وفي الختام، هل لي أن أعرب مجددا عن التزام أنغولا القوي بالإسهام في إيجاد حل سياسي لهذا النزاع، يجب أن يستند إلى بيان جنيف (S/2012/523، المرفق). ونشيد بالعمل الذي يقوم به السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، ونشجع جهوده لمد الجسور بين الأطراف المتعارضة. كما نشجع ما اتُّخِذَ من مبادرات دبلوماسية، بما في

ذلك مبادرتا موسكو والقاهرة، الراميتان إلى استئناف الحوار السياسي فيما بين الأطراف المتنازعة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أشكر السيدة كيونغ – وا كانغ، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

سيدخل النزاع السوري عامه الخامس قريبا. وقد دمر هذا النزاع الذي طال أمده دولة سوريا العريقة والجميلة، وعرض أبناء شعبها للصدمات، ونشر الإرهاب، وفرض ضغوطا اقتصادية واجتماعية كبيرة على جيران سوريا. وفي هذه الحالة الخطيرة، يجب على الأطراف في سوريا، والمجتمع الدولي، ووكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية مواجهة مخاطر رهيبة والتغلب على مصاعب كبيرة بغية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في سوريا وجيرانها، وقد أسهمت هذه الجهات إسهاما كبيرا في التخفيف من شدة الأزمة الإنسانية. والصين تقدر كثيرا عملها.

وفي غضون ذلك، ما زالت الجهود الإنسانية في سوريا تواجه مجموعة متنوعة من التحديات، بما في ذلك النزاعات المتواصلة، وتفشي الإرهاب، وإغلاق قنوات الاتصال، والقصور الشديد من حيث التمويل. وإذا أُرِيدَ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة أن تُنَفّذَ تنفيذا كاملا، وإذا أُرِيدَ للحالة الإنسانية أن تتحسن تحسنا ملموسا، فينبغي للأطراف، من باب حسها الإنساني، أن تضطلع بمسؤولياتها، وتعزز تنسيقها، وتركز في المرحلة المقبلة على الجوانب التالية.

أولا، يجب علينا أن نعزز على نحو فعال العملية السياسية لتسوية المسألة السورية. فذلك هو السبيل الوحيد لاستعادة السلام والاستقرار في سوريا وتحسين الحالة الإنسانية. والصين تقدر وتؤيد جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، السيد ستافان دي ميستورا، لتعزيز مبادرة التجميد. كما نؤيد جهود روسيا ومصر لتعزيز العملية السياسية. وينبغي للمجتمع الدولي، ومجلس الأمن على نحو خاص، أن يدعما جهود الوساطة السياسية التي تقوم بها الأطراف المعنية، ويحثا الحكومة السورية والمعارضة على إيجاد حل في أقرب وقت ممكن، يناسب الظروف الوطنية ويستجيب لمصالح الأطراف كافة.

ثانيا، ينبغي للأطراف في سوريا، والمجتمع الدولي، ووكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى أن تنفذ تنفيذا كاملا وشاملا القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). ويتعين على الحكومة السورية أن تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين. وينبغي للمعارضة السورية، إلى جانب الحكومة السورية، أن تتخذا التدابير اللازمة لحماية المدنيين وأن تدعما جهود إيصال المساعدات الإنسانية الدولية. والمنظمات مثل الأمم المتحدة يتعين عليها أن تتبع المبادىء التوجيهية للأمم المتحدة المعنية بالمساعدات الإنسانية، وأن تعزز الاتصالات مع الحكومة السورية لكسب التعاون والدعم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر مساعدة بناءة استنادا إلى احترام استقلال سوريا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، ويتجنب تسييس القضايا الإنسانية وعسكرة المساعدة الإنسانية.

ثالثا، ينبغي إيلاء اهتمام شديد لتفاقم الحالة الإنسانية بفعل أعمال الإرهابيين. فالتنظيمات الإرهابية داخل سوريا تقتل المدنيين بوحشية، مُتسببة بذلك في تفاقم الأزمة الإنسانية وتقويض الجهود الإنسانية. وقد أصبح ذلك هو السبب الرئيسي لتدهور الحالة الإنسانية في سوريا. وتعارض الصين بشدة جميع أشكال الإرهاب وتدين جميع أعمال العنف ضد

المدنيين الأبرياء. وينبغي للمجتمع الدولي أن يُنفذ تنفيذا كاملا القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، بشأن كبح الإرهاب ومكافحته. وفي ذلك الصدد، ينبغي تحقيق التوازن على نحو جيد بين مكافحة الإرهاب وتلبية الاحتياجات من حيث المساعدات الإنسانية، ويجب علينا أن نضع استراتيجية شاملة لكفالة مواءمة أهدافنا وتعاضدها، وعدم تعرض أي مدني للضرر.

رابعا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز دعمه لجهود الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية. وتقدر الصين أن الكويت والأمم المتحدة ستشتركان في استضافة مؤتمر لإعلان التبرعات. ونناشد المجتمع الدولي أن يساهم مساهمة بناءة في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الاستراتيجية في سوريا لعام ٢٠١٥ وفي البرامج الإقليمية المعنية باللاجئين والتعمير بغية التخفيف من نقص التمويل وتخفيف الضغط على جيران سوريا جراء مشكلة اللاجئين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي، بداية، أن أتوجه بالتحية إلى السيد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية. وأشكرهما على إحاطتيهما الإعلاميتين حول الحالة الإنسانية في بلدي، سوريا. والشكر موصول للرئاسة التي تكرمت هذا الصباح بإصدار بيان صحفي (SC/11799) يدين قيام إرهابيي داعش بخطف مئات السوريين الآشوريين من قراهم في محافظة الحسكة. وأشكر أيضا كل من تعاطف من المتحدثين مع المعاناة الإنسانية التي تمر بها شرائح واسعة من شعب بلدي، سوريا جراء استمرار الأزمة. وسأستهل بياني بملاحظة تمهيدية.

قبل حوالي شهر، اعتمد مجلس الأمن قراره ٢١٣٩ (٢٠١٤) الذي يدين التدمير الذي تعرض له التراث الثقافي في العراق وسوريا على يد تنظيم داعش وجبهة النصرة. ولأن بعض الدول الأعضاء ليس جادا في محاربة داعش والنصرة بموجب هذا القرار، فقد قام إرهابيو داعش بتدمير متحف الموصل اليوم وبيع مائة قطعة من الآثار السورية في لندن في المزاد العلني قبل أيام.

ومع ذلك، فإن المرء يستغرب مكابرة بعض المتحدثين على خطأ سياسات حكوماتهم تجاه بلدي وإصرارهم على ابتزاز الشعب السوري والرأي العام الدولي والدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية بالقول، وقد سمعنا ذلك عدة مرات قبل قليل، أنه طالما بقي الرئيس الأسد رئيسا لسوريا، فإن داعش وجبهة النصرة ستزدادان قوة. هكذا قيل على لسان بعض الزملاء. وهذا التصريح الخطير يكشف هوية داعمي داعش وجبهة النصرة في كل من سوريا والعراق ومصر وليبيا ولبنان. ويشرح بقاء استمرار إرهاب داعش والنصرة في المنطقة وزيف الادعاء بمحاربة هذين التنظيمين الإرهابيين.

لقد سمعت امتعاض زميلة من قيام قواتنا المسلحة باستهداف الإرهابيين بما أسمته ”البراميل المتفجرة“. وبغض النظر عن عدم صواب وجود شيء اسمه براميل متفجرة في اللغة العسكرية، فإن الشيء الملفت للانتباه هو أن سلاح طيران بلد الزميلة التي تحدثت يستهدف من يسميهم بالإرهابيين بصواريخ كروز والقنابل الذكية وأكثر الأسلحة الدموية فتكا في العالم. إذن، لماذا يجوز لبلدها هي استهداف الإرهابيين فوق أراضي الغير ولا يجوز لقواتنا المسلحة أن تستهدف نفس الإرهابيين فوق ترابنا الوطني؟ ولماذا يصبح الإرهابي الذي نستهدفه نحن بقواتنا المسلحة فوق أراضينا الوطنية مدنيا بريئا تُلقى فوق رأسه البراميل المتفجرة؟

لقد مضى عام كامل على اعتماد القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، وأكثر من سبعة أشهر على اعتماد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بهدف التعامل مع الوضع الإنساني في سوريا. ومع

ذلك ما زال الوضع الإنساني متدهورا في بعض المناطق. والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا هو، لماذا؟ وللإجابة على هذا السؤال، لا بد لنا من وقفة جدية لتقييم طريقة التعامل مع هذا الملف الإنساني الهام، وبالتالي تحديد المعايير الأساسية التي يجب أن تحكم طريقة عملنا سويا، بما يسهم فعلا في تخفيف المعاناة الإنسانية لشعبنا في سوريا. وللوصول إلى ذلك يجب أولا، أن نشخص سبب المشكلة الأساسي، وثانيا، أن نحدد الهدف الذي نبتغي الوصول إليه، وثالثا، أن نعتمد الأسس القانونية التي سنعمل وفقها، ورابعا وأخيرا، أن نضع الآليات التي ستحكم طرائق عملنا. وسأتطرق إلى هذه النقاط كل على حدة.

أولا، تشخيص سبب المشكلة. لقد حان الوقت للبعض، بعد إنكار طويل، للإقرار بأن السبب الرئيسي لنشوء الأزمة الإنسانية في عدد من المناطق السورية، إنما يعود إلى بروز وانتشار ظاهرة الإرهاب المدعوم خارجيا. حيث يمكن لأي متابع موضوعي أن يلاحظ بسهولة أن الأزمة الإنسانية، بما في ذلك أزمة النزوح الداخلي واللجوء إلى الخارج، لم تنشأ إلا في المناطق التي دخلت إليها التنظيمات الإرهابية المسلحة. وخير مثال على ذلك، ما حدث في مدينة حلب، التي حافظت على استقرارها وازدهارها لأكثر من عام ونصف العام بعد بدء الأزمة دون أي مشاكل تذكر، إلى أن قررت بعض الدول الإيعاذ لمجموعاتها الإرهابية العابرة للحدود والمتعددة الجنسيات بالدخول إلى المدينة واتخاذ مدنييها دروعا بشرية. إذا علينا أن نتفق على أن جميع الإجراءات، مهما كانت، ستبقى تجميلية وقاصرة عن رفع المعاناة الإنسانية عن السوريين المحتاجين، ما لم تنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، خاصة القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٤)، وذلك بالتنسيق والتعاون الكاملين مع الحكومة السورية، وبالتالي وضع حد لممارسات التحالف الإرهابي التركي القطري السعودي الإسرائيلي الداعم والممول والمسلح لداعش وجبهة النصرة والجيش الحر وباقي التنظيمات الإرهابية التي تتبنى فكر وممارسات تنظيم القاعدة. وهذا ما أكده مؤخرا الجنرال الأمريكي ويسلي كلارك، القائد العام السابق لمنظمة حلف شمال الأطلسي، عندما أوضح أن داعش قد ظهر عبر تمويل من قبل أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة المقربين. كما أنه لا يمكن الحديث عن تحسين الوضع الإنساني مع استمرار تقديم السلاح والتدريب للإرهابيين، تحت مسمى المعارضة المعتدلة، التي أقر السفير الأمريكي السابق لدى سوريا، بعد صحوة متأخرة، بأن هذه المعارضة المعتدلة تتعاون مع جبهة النصرة وتدافع عنها.

ثانيا، تحديد الهدف المبتغى. لا بد من الإجابة على السؤال التالي، هل الهدف هو فعلا تحسين الوضع الإنساني في سوريا، أم أن الهدف يقتصر لدى البعض على استخدام معاناة وآلام السوريين كوسيلة للضغط على الحكومة السورية؟ وإذا اتفقنا أن الهدف هو تحسين الوضع الإنساني، فيجب القيام بما يلي، أولا، العمل على معالجة ظاهرة الإرهاب وفقا لما أوضحته آنفا. ثانيا، الرفع الفوري للإجراءات القسرية أحادية الجانب التي اتخذتها بعض الدول، ومنها دول أعضاء في هذا المجلس بحق الشعب السوري، وهي دول أعضاء تتدشق بالحرص عليه. ويكفي أن أذكر في هذا الصدد، أن الاتحاد الأوروبي، مثلا، فرض عقوبات على الطيران المدني السوري، ممنوع تزويد الطيران المدني السوري بالوقود. كما أن الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على وزيرة الإغاثة الإنسانية ووزير الكهرباء ووزير المصالحة الوطنية.

ثالثا، التوقف عن تسييس الشأن الإنساني في سوريا، بما في ذلك التقارير التي تقدمها الأمانة العامة، وقد نقلنا إلى مجلسكم الموقر ملاحظات الحكومة السورية على التقرير المعروض أمامنا، لكنني سأضرب هنا مثالين اثنين فقط على

هذا التسييس. المثال الأول، يتعلق بالادعاءات حول محاصرة الحكومة السورية لبعض المناطق ومنعها دخول المساعدات إليها. وأسأل هنا، كيف يمكن القول بأن هذه المناطق، هي مناطق محاصرة، في ظل استمرار تدفق الأسلحة والذخائر إليها من الدول الداعمة للإرهاب، ومن ثم استخدام هذه الأسلحة لشن هجمات صاروخية عشوائية وتنفيذ تفجيرات انتحارية في الأحياء الآمنة في دمشق وحمص وحلب ودرعا وغيرها. وهو الأمر الذي أودى حتى تاريخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ بحياة ١٨٦ ١٧ مدنيا سوريا، من بينهم ٨٦٧ ١ طفلا.

واللافت هنا، أن البعض، بمن فيهم معدو التقارير آنفة الذكر، قد ابتدع لنا مصطلحا جديدا لوصف المجموعات الإرهابية، وهو المعارضة السورية المسلحة. على الرغم من أن الجميع يعرف أن المعارضة في أي بلد من بلداننا جميعا لا يمكن إلا أن تكون معارضة سياسية سلمية، أما المجموعات التي تحمل السلاح خارج سلطة الدولة وتضم في صفوفها عشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتقتل وتدمر وتخرب فلا يمكن تسميتها إلا بأسمائها الحقيقية، وهي المجموعات الإرهابية حسب توصيف قرارات مجلسكم الموقر لها. وحقيقة الأمر، أنه لا يوجد في سوريا فقط ٠٠٠ ٢١٢، كما سمعت، محاصرين، لا الرقم الصحيح ٢٣ مليون سوري محاصر من دول تدعم الإرهاب وتفرض عقوبات على الشعب السوري.

المثال الثاني، يتعلق بإدعاءات استخدام ما يسمى بالبراميل المتفجرة بهدف شيطنة الحكومة السورية وتشويه صورتها، مع أن ما يقوم به الجيش السوري هو مكافحة الإرهاب وحماية المدنيين وفقا للقوانين والأعراف الدولية مع الحرص الكامل على عدم تعريض حياة المدنيين المتواجدين في مناطق انتشار الإرهابيين للخطر، لا بل أن التزام الجيش الصارم بسلامة هؤلاء المدنيين قد أعاقه في الكثير من الأحيان عن القضاء على هؤلاء الإرهابيين، مما أطال أمد الأزمة أربع سنوات.

ثالثا، تحديد الأسس القانونية التي سيتم الاستناد إليها في إطار تقديم المساعدات الإنسانية. يفترض هنا أن نتفق على ضرورة أن يتم العمل وفقا لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ التي أرساها قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢، وفي مقدمتها احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها.

رابعا، الآليات التي ستحكم طرائق العمل. في ضوء أوجه القصور التي اعترت طريقة تقديم المساعدات الإنسانية، لا بد من القيام بما يلي لتلافي أوجه القصور هذه. أولا، تعزيز التعاون والتنسيق مع الحكومة السورية، وذلك لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها الفعليين من المدنيين في جميع المناطق السورية دون تمييز، وضمان عدم وقوع هذه المساعدات في أيدي المجموعات الإرهابية المسلحة، كما حدث في العديد من الأحيان، والتي كان آخرها استيلاء داعش مطلع هذا الشهر على مساعدات برنامج الأغذية العالمي التي تم إدخالها من تركيا.

ثانيا، لا بد من التركيز على إيصال المساعدات الإنسانية من داخل الأراضي السورية. ففي الوقت الذي تم فيه إيصال المساعدات من الداخل السوري إلى ٣,٤ مليون مستفيد خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وحده، بفضل جهود وتعاون الحكومة السورية وآلاف المتطوعين من منظمة الهلال الأحمر السوري، شهدنا ضآلة في حجم المستفيدين من المساعدات التي تم إدخالها عبر الحدود، ٥ في المائة فقط، وهذا ما يؤكد عدم نجاعة الإجراءات المتخذة من قبل الأمم المتحدة في تطبيق القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤).

هذا، بالإضافة إلى أن البعض كان يهدف من وراء الإصرار على إدخال مساعدات عبر الحدود إلى تنفيذ أجندات سياسية خفية لانتهاك السيادة السورية والترويج لإقامة ما يسمى بالممرات الإنسانية، خاصة إذا ما علمنا أن تركيا والمملكة

العربية السعودية تستغلان هذين القرارين لإدخال الأسلحة والإرهابيين إلى سوريا عبر ذات المعابر التي تستخدمها الأمم المتحدة، سواء مع تركيا أو الأردن.

ثالثاً، يجب الالتفات بشكل جدي لمعالجة نقص التمويل. ففي الوقت الذي تتحمل الحكومة السورية الجزء الأكبر من حجم المساعدات الإنسانية الموزعة في سوريا، لم تتجاوز نسبة تمويل خطة الاستجابة للمساعدة الإنسانية ٤٨ في المائة فقط في عام ٢٠١٤، إلا أن خطة الاستجابة لتمويل الأعمال الإرهابية في سوريا قد بلغت ١٠٠ في المائة أو أكثر، وذلك بفضل المساهمات القطرية والتركية والسعودية السخية.

واسمح لي، سيدي الرئيس، أن أغتنم وجود السيد غوتيريس بيننا اليوم للتطرق إلى مسألة اللاجئين السوريين. لقد أسلفت بأن جرائم المجموعات الإرهابية المسلحة هي التي دفعت السوريين في بعض المناطق إلى مغادرة بيوتهم والتحول إلى نازحين أو لاجئين في مخيمات نصبت لهم على أراضي دول مجاورة، بهدف استخدامهم كورقة للضغط السياسي وتبرير المخططات التدخلية، واستجداء المساعدات المالية. ومما يزيد الوضع سوءاً، تحويل بعض تلك المخيمات إلى معسكرات لتدريب الإرهابيين وتجنيد الأطفال لإرسالهم إلى سوريا، وذلك وفقاً لما أكدته تقارير دولية عديدة. إن من يريد مساعدة اللاجئين السوريين حقاً، يجب أن يعمل أولا وقبل كل شيء على مساعدتهم على العودة إلى وطنهم الأم سوريا، وذلك بالتعاون مع الحكومة السورية التي أكدت مراراً استعدادها لتأمين كل احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك المأوى، في انتظار عودتهم إلى بيوتهم التي هجروا منها.

ختاماً، أكرر تأكيدنا على أن حل الأزمة في سوريا هو حل سياسي سلمي بامتياز، استناداً إلى قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، أساسه الحوار السوري – السوري، وبقيادة سورية حصراً وبعيداً عن أي شكل من أشكال التدخل الخارجي في شؤوننا الداخلية. ونحن نشكر كل من يساهم في التخفيف من المعاناة الإنسانية لشعبنا بشكل نزيه، بعيداً عن أي أجندة سياسية تدخلية أو ابتزازية لتلك المسألة الإنسانية الهامة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): مضت أربع سنوات على اندلاع التراع في سوريا، ولا يزال المجتمع الدولي عاجزاً عن وضع حد لسفك الدماء والانزلاق إلى الفوضى التي تعم واحداً من أقدم المجتمعات وأغنى الحضارات في عالمنا. ودوامة العنف المأساوية هذه حصدت أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ قتيل، وتركت أعداداً كبيرة من الجرحى، و ٦,٥ مليون، إن لم يكن أكثر – من المشردين داخلياً، وأكثر من ٣ ملايين لاجئ في البلدان المجاورة، فضلاً عن فداحة الدمار المادي.

على مدى أربع سنوات، لم يتمكن هذا المجلس، وهو الهيئة المنوط بها صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، من تيسير تحقيق حل سياسي يضع حداً للتراع الذي طال أمده. ومجلس الأمن، بتقاعسه عن الاضطلاع بدوره، قد فشل في أداء مهمته وخذل سوريا، بل إنه خذل جيرانها أيضاً وسمح بزعزعة الاستقرار في المنطقة على نحو خطير، وهي حالة تتضح جلية من خلال ما أدى إليه ذلك التراع من أزمة إنسانية واسعة النطاق وواحدة من أكبر موجات التروح البشري التي عرفها العالم منذ الحرب العالمية الثانية. وقد دفع ذلك المجتمعات والاقتصادات والبنى التحتية في البلدان المجاورة إلى حافة الهاوية، فضلاً عن التأثير السلبي على المناخ الأمني في المنطقة بأسرها وخارجها. ولا يخفى على الأعضاء أن مظاهر الإرهاب والتعصب والطائفية آخذة في التصاعد، مما يهدد استقرار البلدان المجاورة والسلم والأمن الدوليين.

ويستضيف لبنان اليوم أكثر من ١,١ مليون لاجئ سوري مسجل و ٠٠٠ ٣٥٠ لاجئ فلسطيني مسجل، بما في ذلك ٠٠٠ ٤٥ من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا. وهذا يمثل قرابة ثلث مجموع السكان في بلدي. ولبنان هو أصغر بلد في المنطقة جغرافياً ومن حيث عدد السكان، إلا أنه يستضيف أكبر عدد من اللاجئين. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فإن لبنان هو البلد الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين قياساً إلى عدد سكانه. ويأتي في المركز الثاني من حيث العدد الإجمالي للاجئين، بعد باكستان التي تبلغ مساحتها الجغرافية ٨٠ ضعف مساحة لبنان تقريباً وعدد سكانها أكبر ٥٠ مرة من عدد السكان في بلدي.

وكان الأثر الاقتصادي للأزمة السورية بالغ الضرر على لبنان. وقدر البنك الدولي إجمالي خسائر الاقتصاد اللبناني نتيجة للأزمة بحوالي ٧,٥ بليون دولار أمريكي، وكان ذلك في صيف عام ٢٠١٣. وإجمالي الخسائر الاقتصادية اليوم يبلغ ضعف هذا الرقم. ويعيش ٨٦ في المائة من اللاجئين السوريين في المجتمعات المحلية، في مناطق يسكنها ٦٨ في المائة من أفقر اللبنانيين. وقد ارتفع معدل الفقر في البلد بنسبة ٦١ في المائة وتضاعفت مستويات البطالة بين اللبنانيين وتعثر النمو الاقتصادي، كما أن البنى التحتية الوطنية للتعليم والصحة والطاقة والمياه تتحمل فوق طاقتها. وفي مواجهة التحدي المتنامي المتمثل في أزمة اللاجئين، وبالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء الآخرين، اعتمدت حكومة بلدي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ خطة الاستجابة للأزمة في لبنان للفترة ٢٠١٥- ٢٠١٦، بتكلفة تقديرية ٢,١ بليون دولار.

واسمحوا لي أن أكرر اليوم ما أكدنا عليه في عدة مناسبات سابقة. إن لبنان لا يسعه أن يعالج بمفرده الحقوق والاحتياجات الإنسانية للاجئين السوريين على أراضيه، ومافتئ يدعو بالتالي إلى تقاسم حقيقي للأعباء وإلى تقديم مساعدة أكبر للمجتمعات المضيفة من خلال قنوات التوزيع الرسمية.

وتحت القيادة القديرة للسيد غوتيريس والسيدة آموس والسيدة كانغ، تقوم وكالات الأمم المتحدة بعمل ممتاز سعياً لتخفيف معاناة اللاجئين. ومرة أخرى، أود أن أثني على عملهم وعمل سائر أعضاء الفرق المعاونة لهم. كما أن المجتمع الدولي أبدى سخاء كبيراً في الاستجابة للأزمة الإنسانية. والكويت، بشكل خاص، تستحق منا الثناء لاستمرارها في استضافة مؤتمرات المانحين. ولكن، ما زال ينبغي عمل ما هو أكثر من ذلك بكثير. وفي واقع الأمر، لم يتوفر سوى ٥٢ في المائة فقط من أصل ١,٧ بليون دولار التي قُدرت في إطار خطة الاستجابة الإقليمية للبنان في عام ٢٠١٤.

ومن الضروري بشكل ملح أن يزيد المجتمع الدولي دعمه الإنساني للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم في البلدان المجاورة. ولكن الأهم من ذلك، أنه ما زال يتعين على المجلس أن يرقى إلى مستوى واجباته في المساعدة على التوصل إلى حل سياسي للتزاع السوري. والحقيقة أنه، فضلا عن مسؤوليات مجلس الأمن المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، فإن ما على المحك اليوم في سوريا هو إنسانيتنا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة كانغ والمفوض السامي غوتيريس على إحاطتيهما الإعلاميتين. وتعرب تركيا عن تقديرها لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على العمل الدؤوب الذي يطلعان به للتخفيف من معاناة الملايين من النازحين السوريين، وكذلك على أنشطة الدعوة التي يقومان بها في ذلك الصدد.

أود أن أشاطر مجلس الأمن الأنشطة التي ما فتئت تقوم بها تركيا في الاستجابة للأزمة السورية. تجري العمليات الإنسانية التي تقوم بها الحكومة التركية في ثلاثة مسارات. أولا، الحفاظ على سياسة الحدود المفتوحة والامتثال لمبدأ عدم الإعادة القسرية. يعيش أكثر من ١,٦ مليون سوري الآن في تركيا. وسجل أكثر من ٠٠٠ ٢٣٩ سوري في ٢٥ مركز إيواء. ويتم توفير جميع احتياجاتهم، بما في ذلك المواد الغذائية وغير الغذائية والخدمات الصحية والتعليمية، فضلا عن تقديم المساعدة النفسية والتدريب المهني والأنشطة الاجتماعية، من قبل الحكومة التركية.

ثانيا، لكي نساعد السوريين الذين يعيشون في مختلف المدن خارج مراكز الإيواء، نحن نتخذ التدابير اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية لهم بما في ذلك الرعاية الصحية المجانية. وفي هذا الصدد، وتعبيرا عن التزامنا القوي بالقيم والمبادئ الإنسانية، دخل القانون المتعلق بالأجانب والحماية الدولية حيز النفاذ في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، دخل نظام الحماية المؤقت للسوريين حيز النفاذ في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

والمسار الثالث يتعلق بتقديم مواد الإغاثة الإنسانية إلى الأجزاء الشمالية من سوريا. واستمرت تركيا في كفالة وصول الإغاثة الإنسانية إلى الأجزاء الشمالية من البلد عبر نقطة الصفر الحدودية، طبقاً لالتزاماها الدولية ودعما لحملة الأمم المتحدة. وتبلغ القيمة الإجمالية للمعونة المقدمة إلى سوريا من خلال هذا النوع من العمليات في حدود ٣٦٥ مليون دولار.

أخيرا، وكما ذكرت تقارير الأمين العام الشهرية مرارا وتكرارا، فإن تركيا تتعاون أيضاً بشكل وثيق مع الأمم المتحدة من أجل إنجاح العمليات الإنسانية التي تقوم بها المنظمة عبر الحدود في شمال سوريا.

وكما اقترح القرار ٢١٩١ (٢٠١٤) والعديد من التقارير الشهرية للمجلس، لا تزال الاحتياجات الإنسانية في سوريا هائلة، وأن هناك الكثير للقيام به، لا سيما فيما يتعلق برفع مستوى المساعدة الإنسانية عبر الحدود وعبر خطوط المواجهة. وستظل تركيا ملتزمة بمواصلة إسهاماتها. ومع ذلك، نحن نحتاج أيضا أن نتلقى المساعدة من خلال تقاسم الأعباء. ويبلغ العبء المالي على الحكومة حاليا ما يقرب من ٦ بلايين دولار، بينما بلغ مجموع التبرعات التي تلقيناها على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف حتى الآن ٣٠٠ مليون دولار.

ويجب أن أشدد على أن الحالة الراهنة لا يمكن استمرارها، لا بالنسبة تركيا أو لأي بلد آخر في المنطقة. لقد تحملت البلدان المجاورة لسوريا، بما فيها تركيا، حتى الآن جزءا غير عادل من العبء الإنساني للأزمة السورية. وينبغي ألا تترك لوحدها في مواجهة هذه المأساة الإنسانية، الأمر الذي يتطلب شراكة حقيقية بين جميع أعضاء المجتمع الدولي. ولا بد أن تشمل تلك الشراكة تلبية احتياجات السوريين الذين تم تشريدهم بالقوة، وبناء قدرة المجتمعات المضيفة على التكيف وزيادة جهود إعادة التوطين، وفي الوقت نفسه مراعاة احتياجات المجتمع السوري من الموارد البشرية من أجل التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد النزاع التي ستشهدها سوريا.

ونشعر بالقلق البالغ إزاء استمرار تدهور الحالة في سوريا، وبالضغط المتزايد الناجم عن الوضع الفوضوي الراهن. وتمثل حالة عدم الاستقرار في المنطقة – ولا سيما منظمة داعش الإرهابية – تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وفي هذه المناسبة، أود أن أعرب عن إدانتنا الشديدة لاختطاف المسيحيين السوريين مؤخراً، فضلا عن الأعمال الوحشية الأخرى التي يرتكبها تنظيم داعش.

في هذا الصدد، يحتاج المجتمع الدولي إلى استراتيجية شاملة ومنسقة تقوم على ركائز سياسية وأمنية وإنسانية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يجعل الأزمة في سوريا أولوية مشتركة وأن يعالج الأسباب الجذرية للمشكلة من أجل تحقيق عملية انتقالية سياسية حقيقية على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) من خلال إنشاء هيئة حكم انتقالية تملك سلطة ممارسة كامل السلطات التنفيذية. وفي ١٥ آذار/مارس، سندخل السنة الخامسة من الأزمة. وقد حان الوقت ليتصرف المجتمع الدولي.

وسأنأى عن استخدام الوقت الثمين لأعضاء المجلس بالرد على بعض الاتهامات والبيانات ضدنا. وكما فعلنا في الماضي، سنواصل الوقوف إلى جانب الشعب السوري في هذه الأوقات العصيبة.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ٠٥/١٨.